بحث بعنوان

السياسات الدولية للتعامل مع الازمة الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية

مقدم إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا

قسم الاقتصاد والمالية العامة

إشراف

أ.د/ رابح رتيب بسطا

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة

كلية الحقوق - جامعة بنى سويف

أ.د/ حسن سعد محمد عيسي سند

أستاذ القانون الدولي العام

عميد كلية الحقوق - جامعة المنيا

الباحثة/ رانيا جمال أحمد عبد الباقي

باحثة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية من أكثر الأزمات تأثيرا في العالم خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في السياسات الدولية والاقتصادية. واتبعت الدول والمنظمات الدولية مجموعة من السياسات للتخفيف من تداعياتها على المستوى الإقليمي والدولي.

فرضت العديد من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا، استهدفت القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمالية. تهدف هذه العقوبات إلى تقليص العائدات الروسية وتكبدها خسائر اقتصادية كبيرة، في محاولة للضغط على الحكومة الروسية للتراجع عن تصعيد النزاع.

اتجهت الدول إلى تعزيز التعاون الدفاعي والأمني، حيث قام حلف الناتو بتعزيز وجوده في أوروبا الشرقية من خلال نشر القوات والمعدات العسكرية في دول الجوار الأوكراني. كما تم تقديم الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، بما في ذلك الأسلحة والمساعدات الإنسانية، لدعم قدرتها على مواجهة الهجمات الروسية.

سعت الدول إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز والنفط الروسي. اتخذت العديد من الدول الأوروبية خطوات عاجلة للبحث عن بدائل للطاقة، مثل استيراد الغاز الطبيعي من دول أخرى وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، بهدف تقليل التأثيرات السلبية للعقوبات المفروضة على روسيا.

وأطلقت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة جهودا لدعم الاقتصاد الأوكراني وتقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين المتضررين. تم تخصيص موارد مالية لمساعدة النازحين واللاجئين، بالإضافة إلى تقديم الدعم لبرامج إعادة الإعمار.

و يمكن القول إن السياسات الدولية للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية تظهر تنوعا في الاستراتيجيات، تهدف إلى دعم الأوكرانيين، والضغط على روسيا، وتعزيز الاستقرار في النظام الدولي. تتطلب هذه السياسات تنسيقا فعالا بين الدول لتجنب تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التحديات المتزايدة للأمن الغذائي والطاقة.

الكلمات المفتاحية :

حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الدعم العسكري، العقوبات الاقتصادية، النظام الدولي، الأمم المتحدة.

International policies to deal with the crisis caused by the Russian-Ukrainian war

Research Summary:

The Russian-Ukrainian war is one of the most influential crises in the world in recent years, leading to drastic changes in international and economic policies. States and international organizations have pursued a range of policies to mitigate their repercussions at the regional and international levels.

Several Western countries, including the United States and European Union member states, have imposed tough economic sanctions on Russia, targeting vital sectors such as energy and finance. These sanctions are aimed at reducing Russian revenues and incurring significant economic losses, in an attempt to pressure the Russian government to reverse the escalation of the conflict.

Countries have tended to strengthen defense and security cooperation, as NATO has strengthened its presence in Eastern Europe by deploying troops and military equipment to Ukraine's neighboring countries. Military and financial support has also been provided to Ukraine, including weapons and humanitarian aid, to support its ability to counter Russian attacks.

Countries sought to diversify energy sources and reduce dependence on Russian gas and oil. Several European countries have taken urgent steps to seek energy alternatives, such as importing natural gas from other countries and promoting the use of renewable energy, with the aim of minimizing the negative effects of sanctions on Russia.

International organizations such as the United Nations have launched efforts to support the Ukrainian economy and provide humanitarian assistance to affected citizens. Financial resources have been allocated to help displaced persons and refugees, in addition to providing support for reconstruction programs.

It can be said that international policies to deal with the crisis caused by the Russian-Ukrainian war show a variety of strategies, aimed at supporting Ukrainians, pressuring Russia, and promoting stability in the international system. These policies require effective coordination between countries to avoid the repercussions of the crisis on the global economy, especially in light of the increasing challenges to food and energy security.

Key words:

NATO, Military support, Economic sanctions, International system, United Nations

مقدمة:

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية، التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢، أزمة جيوسياسية معقدة أثرت بشكل عميق على النظام الدولي. شهدت ردود الفعل الدولية تنوعا ملحوظًا، حيث فرضت الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا، مستهدفةً قطاعات حيوية مثل الطاقة والمال. تعكس هذه العقوبات محاولة الضغط على موسكو لإنهاء العدوان وتعزيز الأمن الأوروبي.

على الجانب الأمني، زادت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تواجدها العسكري في شرق أوروبا، وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، مما يعكس القلق المتزايد من التهديدات الروسية. في المقابل، اتبعت دول مثل الصين والهند سياسات أكثر توازنا، داعيةً إلى الحوار والوساطة.

من الناحية الإنسانية، استجابت الدول الأوروبية بأعداد كبيرة لاستقبال اللاجئين الأوكرانيين، مما يعكس التضامن الدولي. كما لعبت المنظمات الإنسانية دورا حيويا في تقديم المساعدات.

تظهر هذه السياسات كيفية إعادة تشكيل العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول لتعزيز أمنها القومي في مواجهة تحديات جديدة. يبقى السؤال حول كيفية تأثير هذه الديناميكيات على مستقبل النظام العالمي، في ظل تزايد الحاجة للتعاون والتضامن بين الدول لمواجهة الأزمات المستقبلية. إن التعقيدات التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية لا تقتصر فقط على السياسات الاقتصادية والأمنية، بل تتجاوز ذلك إلى تداعيات بعيدة المدى على النظام الدولي. فقد أعادت الأزمة إلى الواجهة مسألة الأمن الغذائي، حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري الحبوب في العالم. أدت الحرب إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية، مما تسبب في ارتفاع الأسعار في العديد من الدول، خصوصا تلك التي تعتمد بشكل كبير على الواردات. استجابت الحكومات بتعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الإمدادات الغذائية، مما يعكس ضرورة التفكير الاستراتيجي في الأمن الغذائي.

علاوة على ذلك، تتطلب التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الحرب استجابة دولية منسقة، حيث يظهر أن الأزمة تتجاوز حدود الدول المتأثرة مباشرة. يتطلب التصدي لآثار التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء تعاونا دوليا لضمان استقرار الأسواق العالمية. هذا التحدي يدعو إلى إعادة التفكير في كيفية بناء نظام تجاري عالمي أكثر مرونة وقدرة على التحمل.

في سياق العلاقات الدولية، يظهر التصعيد العسكري والتوترات الجيوسياسية كيف أن الحرب قد تؤدي إلى انقسامات جديدة بين الدول. الدول التي كانت تعتبر حيادية أو غير منحازة في السابق وجدت نفسها مضطرة لإعادة تقييم مواقفها. هذا يعكس تحولًا في الدبلوماسية العالمية، حيث أصبحت الدول أكثر وعيا بأهمية الحلفاء والموارد الاستراتيجية في عالم غير مستقر.

إن استجابة المجتمع الدولي للأزمة الروسية الأوكرانية تعد اختبارا حقيقيا لفعالية التحالفات الدولية. على الرغم من الجهود المبذولة، تظل بعض الدول معرضة لضغوط من روسيا، مما يعكس تعقيدات السياسة العالمية. لذلك، يبقى السؤال مفتوحا حول مدى نجاح السياسات الدولية في إنهاء النزاع وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وباعتبار ذلك تمثل الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول في السياسة الدولية، حيث تبرز الحاجة الملحة للتعاون والتضامن بين الدول لمواجهة التحديات المتزايدة. من الضروري أن يتجاوز المجتمع الدولي ردود الفعل الفورية ويتبنى استراتيجيات طويلة الأمد تضمن السلام والاستقرار في المستقبل.

أهمية البحث:

تجلى أهمية دراسة السياسات الدولية للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية في فهم الأبعاد المعقدة للعلاقات الدولية وأثرها على الاستقرار الإقليمي والعالمي. تسلط هذه الدراسة الضوء على كيفية استجابة الدول لمثل هذه الأزمات، مما يعكس تفاعلات القوى الكبرى واستراتيجياتها لتحقيق مصالحها الوطنية.

أولاً، تساهم هذه الدراسة في توضيح الآثار الاقتصادية المترتبة على الحرب، حيث أدت العقوبات المفروضة على روسيا إلى تقلبات في الأسواق العالمية، مما أثر على سلاسل الإمداد والتجارة الدولية. وبالتالي، توفر الدراسة رؤى حول كيفية تعامل الدول مع هذه التقلبات والتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والطاقة.

ثانيا، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التعاون الدولي والتضامن بين الدول في مواجهة الأزمات العالمية. فهي تظهر كيف يمكن للدول أن تتعاون لتعزيز الأمن والدفاع، مما يعزز من فكرة الأمن الجماعي كوسيلة لحماية المصالح الوطنية والدفاع عن القيم المشتركة.

علاوة على ذلك، تلعب السياسات الدولية دورا محوريا في تعزيز الاستقرار في النظام الدولي، حيث تساهم في تشكيل قواعد جديدة للتعامل مع النزاعات، وتطوير استراتيجيات للحد من التصعيد. كما تساعد في فهم دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والناتو في الاستجابة للأزمات وتنسيق الجهود الدولية.

أخيرا، توفر هذه الدراسة دروسا قيمة للمستقبل من خلال تحليل استجابات الحكومات والدروس المستفادة من هذه الأزمة. تساعد في توجيه سياسات الدول في مواجهة الأزمات القادمة، مما يعزز من قدرتها على التكيف والاستجابة بشكل فعال. في النهاية، فإن دراسة السياسات الدولية في ظل هذه الأزمة تسهم في بناء قاعدة معرفية شاملة تسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي والعملي للعلاقات الدولية في سياق الأزمات الكبرى، مما يعزز من أهمية التعاون والتنسيق بين الدول لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

١- تحليل الاستجابات الدولية
٢- تقييم فعالية العقوبات
٣- استكشاف تأثير الأزمة على الأمن الأوروبي
٤- تحليل تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي
٥- تقييم دور المنظمات الدولية.
٦- تحليل العلاقات الدولية بعد الأزمة.
٧- تقديم توصيات استراتيجية
٨- تعزيز الفهم الأكاديمي للعلاقات الدولية
٩- تحديد تأثيرات الأزمة على الأمن الغذائي والطاقة

منهج البحث:

سيتم الاعتماد على مزيج من المناهج البحثية، وهي:

- المنهج الوصفي التحليلي :لتوصيف وتحليل السياسات الدولية المختلفة وتفاعلاتها.
- المنهج المقارن :لمقارنة السياسات المختلفة بين الدول والمنظمات الدولية.
- منهج دراسة الحالة :لتحليل سياسات دول محددة كحالات منفردة (مثلاً، سياسات الاتحاد الأوروبي مقارنة بسياسات الولايات المتحدة).

إشكالية البحث:

تتناول إشكاليات دراسة السياسات الدولية للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية مجموعة من الجوانب المعقدة والمترابطة. واحدة من الإشكاليات الأساسية هي كيفية تحديد فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا. يتطلب ذلك تحليل مدى تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى تداعياتها على الدول التي تفرضها، بما في ذلك التغيرات في أسعار الطاقة والغذاء وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تتعلق إشكالية أخرى بكيفية تأثير الأزمة على الأمن الأوروبي. فمع تزايد التهديدات الأمنية، كيف تتجاوب الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟ يجب دراسة الاستجابات العسكرية والسياسية لهذه الدول، بما في ذلك توسيع الوجود العسكري وتعزيز الدفاعات على الحدود الشرقية لأوروبا.

كما تبرز إشكالية تتعلق بتأثير الحرب على العلاقات الدولية. كيف تغيرت التحالفات الدولية في

ظل هذه الأزمة، وما هي التبعات المحتملة على النظام الدولي بعد انتهاء النزاع؟ هذا يتطلب استكشاف كيفية تشكيل السياسة الخارجية للدول في سياق الأزمة وتأثيرها على التحالفات الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، هناك إشكالية تتعلق بدور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. كيف تستطيع هذه المنظمات أن تلعب دورا فعالاً في إدارة الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية؟ من المهم تحليل فعالية الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات والتحديات التي تواجهها في تحقيق الأهداف المرجوة.

تتعلق إشكالية أخرى بكيفية تأثير الأزمة على الأمن الغذائي والطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كيف يمكن للدول أن تواجه آثار ارتفاع الأسعار والندرة في السلع الأساسية؟ يتطلب ذلك فهم السياسات التي تتبناها الدول للتعامل مع هذه التحديات، وكيف يمكن تعزيز الأمن الغذائي والطاقة في ظل الأزمات المتزايدة.

أخيرا، يجب أن نأخذ في الاعتبار الإشكالية المتعلقة بتنسيق السياسات بين الدول. كيف يمكن للدول أن تعمل معا بشكل أكثر فعالية في مواجهة الأزمات العالمية، وما هي العقبات التي قد تواجهها في هذا السياق؟ يتطلب ذلك دراسة كيفية تطوير استراتيجيات مشتركة تستند إلى التعاون والتضامن بين الدول.

في النهاية، تمثل هذه الإشكاليات جوانب حيوية لفهم كيفية تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على السياسة الدولية، وتساعد في تحديد الدروس المستفادة والتوصيات المستقبلية للتعامل مع الأزمات المتشابهة.

خطة البحث:

عمدنا على تقسيم البحث الى المطالب الاتية:

- **المطلب الأول: افاق ومحددات الوساطة الدولية في الحرب الروسية الأوكرانية.**
- **المطلب الثاني: جهود الحكومة المصرية لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب.**
- **المطلب الثالث: جهود بعض الدول لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب.**

المطلب الأول

آفاق ومحددات الوساطة الدولية في الحرب الروسية الأوكرانية

بدأ الدور العربي من وساطات وتفاهمات ومبادرات للوصول إلى حل الأزمة الروسية الأوكرانية منذ الأيام الأولى للأزمة[١]، انطلاقاً من المسؤولية التي تفرضها الفلسفة العربية تجاه السلام وتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، وينبع التحرك العربي إدراكا من الدول العربية لخطورة الأزمة وتداعياتها السلبية عليها[٢]، وبهدف الوساطة بين الجانبين وبحث إمكانية المساهمة العربية في التهدئة وتخفيف حدة التوتر وتقريب وجهات النظر للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، أهمية الوساطة العربية في الأزمة الروسية الأوكرانية لتأكيد ابراز الموقف العربي من الراع وتأكيد ضرورة التهدئة والحلول السياسية للأزمة.

ويسعى إلى الحفاظ على » محايد » و » متوازن « وجاء الموقف العربي تجاه الأزمة مسافة واحدة من جميع الأطراف وسنتناول في هذا التقرير آفاق ومحددات الوساطة العربية في الحرب الروسية الأوكرانية من خلال أربعة محاور:

المحور الأول: يركز على دور الجامعة العربية في احتواء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية من خال المبادرة العربية من خلال المبادرات والزيارات المكوكية والاجتماعات الطارئة لمجلس الجامعة[٣].

المحور الثاني: يستعرض الجهود الإماراتية في الوساطة بن روسيا وأوكرانيا.

في إطار مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، عرض الرئيس الإماراتي في سان بطرسبرج التوسط بن « فلاديمير بوتن » خال لقائه مع الرئيس الروسي فولوديمير » روسيا وأوكرانيا، ك ا أجرى مباحثات هاتفية مع الرئيس الأوكراني ببذل كل ما بوسع الإمارات من جهد لمنع تفاقم « بن زايد » وتعهد « زيلينسي الأزمة، وأكّد على السعي لتهيئة الأجواء للتهدئة والتفاوض بما يخدم جميع الأطراف[٤].

تعكس تلك المبادرة وما تم خلالها من مباحثات ومفاوضات، الدور المحوري لدولة الإمارات، للوصول إلى حل سلمي مستدام للأزمة الروسية الأوكرانية، في إطار حرص الإمارات على تشجيع الحوار بن طرفي

---

(١) أ. شيماء عبد الصبور: أفاق ومحددات الوساطة العربية فى الحرب الروسية الاوكرانية، مجلة الافاق العربية والاقليمية، تقرير، العدد الثاني – عشر، تاريخ – ٢٠٢٣, ص ٢١٩

(٢) ألفريد كأمر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢.

(٣) فؤاد حسن، الأزمة الأوكرانية :أين تقف الدول العربية في التوتر بين روسيا والغرب؟، شبكة فرانس ٢٤، مارس ٢٠٢٢.

(٤) جمال الكشكي، مبادرات العرب لإنقاذ العالم، صحيفة البيان الإمارتية، ٢٠٢٢.

الراع، والعمل الجاد لحل الأزمة، والسعي إلى تعزيز أسس السام والاستقرار، وخفض التوترات[١]، وذلك وفق خارطة طريق دبلوماسية شاملة، تسهم في تقليل مساحات التوتر في هذه الأزمة.

وضعت الدبلوماسية الإماراتية اثاث محاور رئيسية لمساعيها، ويكمن المحور الأول في تحقيق نتائج إيجابية لخفض التصعيد العسكري، ويتمثل المحور الثاني في الحد من التداعيات الإنسانية للأزمة، ويركز المحور الثالث على التوصل إلى تسوية سياسية لتحقيق السلم والأمن العالمي[٢].

وفي سبتمبر ٢٠٢٢، اجتمع ممثلين من روسيا وأوكرانيا في دولة الإمارات العربية بالدور « بوتن » المتحدة، لمناقشة قضية تبادل أسرى الأسرى بن موسكو وكييف، وأقر الذي لعبته الإمارات في عملية تبادل الأسرى التي جرت مؤخرا بن روسيا وأوكرانيا في المقابل على استعداد الإمارات لمواصلة جهود الوساطة « . بن زايد » في ا أكد كما حرصت الإمارات على وضع حد لمختلف التداعيات الإنسانية لتلك الأزمة، حيث أكد الرئيس الإماراتي استعداد باده لمواصلة الجهود ودعم المبادرات التي من شأنها تخفيف التداعيات الإنسانية والاقتصادية للأزمة، ووجه بإقامة اجراء جويا إغاثيا للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين الأوكرانيين في بولندا ومولدوفا وبلغاريا، تقديم مساعدات إغاثية إنسانية إضافية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي إلى المدنيين الأوكرانيين المتضررين من الأزمة في أوكرانيا.

وتضمنت أحدث الجهود الإمارتية توجيه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خال كلمته في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مدينة شرم الشيخ نوفمبر ٢٠٢٢ نداء سام لوقف الحرب، مؤكدا(COP 27) دعمه للسام والحوار بن البلدين، نداء يؤكد حرص الإمارات على مواصلة جهوده لإنهاء تلك الأزمة.

وساعدت تلك الخطوة على تكرار تلك الوساطة بشأن الإفراج وتبادل السجناء بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي ٨ ديسمبر ٢٠٢٢[٣]، أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية ووزارة الخارجية السعودية عن نجاح الوساطة التي قادها الشيخ محمد بن زايد رئيس دولة الإمارات والأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، للإفراج عن المسجونين (المواطنة الأمريكية بريتيني غراينر، والمواطن الروسي فيكتور بوت)، وأكد البيان الذي صدر آنذاك أن "نجاح جهود الوساطة يأتي انعكاساً لعلاقات الصداقة المشتركة والوطيدة التي تجمع بلديهما، بالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وللدور المهم الذي تلعبه قيادتا البلدين الشقيقين في تعزيز الحوار بين جميع الأطراف". كما نجحت الإمارات، في ٤ فبراير ٢٠٢٣، في التوسط لإبرام صفقة أسرى أخرى بين الطرفين أطلق بمقتضاها سراح نحو ٢٠٠ أسير وأعيدت جثتا بريطانيين من

---

(١) أ. شيماء عبد الصبور : مرجع سابق،ص٢٢٣

(٢) خالد محمود، وساطات عربية للأزمة الأوكرانية :حدود الممكن والمتاح، ٢٠٢٢.

(3) amwaj. media, (2022), UAE latest GCC state to offer Russia-Ukraine mediation

موظفي الإغاثة إلى أوكرانيا[١].

المحور الثالث: الجهود السعودية في الوساطة بن روسيا وأوكرانيا.

دعت المملكة العربية السعودية داخل أروقة الأمم المتحدة إلى ضرورة العودة لصوت العقل والحكمة، وتفعيل قنوات الحوار والتفاوض والحلول السلمية، بما يوقف القتال ويحمي المدنيين، وتعد السعودية أولى الدول العربية التي بادرت لإطلاق وساطة رسمية بن روسيا وأوكرانيا، وذلك خال اتصال هاتفي جمع ولي في «فلاديمير بوتن » والرئيس الروسي « محمد بن سلمان » العهد السعودي الأمر الجهود للوساطة » مارس 2022، وأكد بن سلمان أثناء الاتصال استعداد باده لبذل بن كل الأطراف ويحقق فرص السام والأمن لشعوب البلدين فولوديمير » كما أكد ولي العهد السعودي خال مباحثات هاتفية مع الرئيس الأوكراني استعداده لمواصلة جهود الوساطة ودعم كل ما يسهم في خفض التصعيد، « زيلينسي وتعهد بتقديم مساعدات إنسانية لأوكرانيا تبلغ قيمتها 400 مليون دولار.

فضلا عن الدور الذي لعبه ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في قيادة مبادرة إنسانية لتبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا، ونجحت السعودية في تأمين الإفراج عن 10 مقاتلين أجانب أسروا في أوكرانيا، كما أنها قامت بعملية أخرى ساهمت فيها تركيا لتبادل الأسرى، وشملت تلك العملية تبادل 215 أسيرا أوكرانيا و 55من الروس والأوكرانيين المؤيدين لموسكو[٢].

كما انه وفي هذا السياق، قادت السعودية والإمارات عملية تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا في سبتمبر ٢٠٢٢، وكانوا من مواطني المغرب والولايات المتحدة، وبريطانيا، والسويد، وكرواتيا. ولاقت تلك الخطوة إشادة دولية واسعة سواء من جانب دول المواطنين الذين تم إطلاق سراحهم أو من دول أخرى. بالإضافة لعدة دول، من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والسويد وكرواتيا[٣].

المحور الرابع: يتناول الدور المصري في احتواء تداعيات الأزمة.

يتمثل الموقف المصري من الأزمة الأوكرانية في محاولة لعب دور إيجابي لوقف الاقتتال وتشجيع الحل الدبلوماسي بين روسيا وأوكرانيا، وأوضح الرئيس أن الدولة المصرية حاولت جاهدة ألا يكون لتلك الأزمة أي امتداد في مصر ووضع حلول لها، وأشار إلى أن الاقتصاد المصري تأثر سلبا بتداعيات أزمتي كورونا واوكرانيا مشددا على النقطة الإيجابية في الأزمتين والتي تمثلت في أن الاقتصاد المصري تمكن من الصمود واستطا ع امتصاص تلك الصدمات وحقق معدل نمو مناسب، وأن التأثرات الحادة للأزمة الأوكرانية، ليس فقط

---

(١) أحمد عبد الحكيم، في الحرب الأوكرانية؟، « الوساطة العربية، هل تنجح موقع اندبندنت عربية، ٢٠٢٢.

(٢) د. فتحية الدخاخني، الجامعة العربية .. للوساطة في حل الأزمة الأوكرانية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٠٢٢

(٣) أ. شيماء عبد الصبور، مرجع سابق، ص٢٢٥.

تأثرات اقتصادية، لكن أمنية وسياسية أيضا[١].

في كلمة تاريخية له خلال افتتاح قمة المناخ وأخيراً جاء نداء الرئيس المصري بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢ لوقف الحرب الروسية – الأوكرانية ،قادة العالم لوقف الحرب الروسية الأوكرانية، حيث دعا الرئيس النداء الذي جاء بمثابة رسالة للإنسانية والسلام من أرض السلام، لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم، وباتت تمثل تهديداً واضحاً لمسيرة العمل والتنمية، ولاقت ترحيباً وتأييداً واسعاً من القادة والزعماء العرب دعوة الرئيس حيث صرح رئيس الإمارات العربية المتحدة نحن معك في ما صرحت به[٢]، ونحتاج وقف الحرب، ونحتاج السلام، والحوار فيما كما أعربت رئيسة وزراء باربادوس ضروره وقف الحرب الروسية وعن تقديرها للدعوة التي أطلقها الرئيس المصري مشددة على ضرورة أن يتحمل قادة الدول مسؤولية إنقاذ الأرض، سواء من الحروب أو التغيرات المناخية، فيما وجه رئيس العراق كلمه قال فيها نؤيد مقرح الرئيس السيسي ضرورة وقف الحرب في أوكرانيا، ونشكره على هذا المقرح، وصرح رئيس بيلاروسيا بأن الاتحاد الأوروبي لا يريد الحرب، لكنه يفتقر للقادة الحقيقين، في بلادهم .الذين سيكون بإمكانهم اخماد الحرب وحرص القيادة المصرية على حفظ السلام وعكست دعوة الرئيس العالمية، ورغبة مصر في تحقيق الأمن والاستقرار لكل شعوب العالم، التي عانت خال السنوات الماضية من أزمات عالمية متتالية بداية من جائحة كورونا، فالحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى تداعيات التغيرات المناخية.

كما انه حاولت بعض الدول في الشرق الأوسط دعم الجهود الدولية الرامية لحل الأزمة التي تحولت إلى حرب بين روسيا وأوكرانيا، وهو ما برز في فترات مختلفة، وبذل جهود الوساطة بين مختلف الأطراف. ففي نهاية يناير ٢٠٢٣ وبعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن للقاهرة ولقاءه الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية سامح شكري، قام الأخير بزيارة موسكو وعقد جلسة مباحثات مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف وعدد من المسئولين الروس، على نحو بعث برسائل مفادها قيام مصر بنقل رسالة من الجانب الأمريكي للجانب الروسي، الأمر الذي يأتي في ظل حرص القاهرة على تعزيز جهود التهدئة ومحاولة إيجاد حلول لإيقاف آلة الحرب وتحقيق التسوية[٣].

في يونيو ٢٠٢٣، ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء وفد مصر نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي وبمشاركة وزير الخارجية سامح شكري ،في الزيارة التي قام بها الوفد لأوكرانيا وروسيا، وذلك ضمن وفد رؤساء المبادرة الأفريقية المشتركة للمساهمة في تسوية الأزمة الروسية الأوكرانية؛

---

(١) خالد محمود، الثوابت والمتغيرات المصرية في أزمة أوكرانيا، ٢٠٢٢، ص٥٠.

(2) Khaled Mahmoud Arab Mediation of Ukrainian Crisis: Limited Possibilities, 2022, fanack.com

(٣) أ. شيماء عبد الصبور :مرجع سابق، ص٢٢٥

وضم وفد المبادرة الأفريقية المشتركة رؤساء جنوب أفريقيا والسنغال وجزر القمر وأوغندا وزامبيا، وممثلاً عن جمهورية الكونغو، بالإضافة إلى مصر.

وعقد الوفد الأفريقي جلسة مباحثات مع الرئيس الأوكراني فوليديمير زيلينيسكى، لعرض عناصر المبادرة الأفريقية المشتركة لتسوية الأزمة الروسية الأوكرانية، أعقبها مؤتمر صحفي مشترك، وألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، كلمة خلال المؤتمر الصحفي.

وما أفرزته هذه الأزمة من تداعيات، وما ولدته من تحديات تدفع باتجاه أهمية التحرك لتسوية الأزمة، بعيداً عن الجمود ونأياً عن لغة القوة، مع اللجوء إلى تبني نهج أكثر تفاهما يؤكد ضرورة التحرك مع كافة الأطراف من أجل التوصل الى حلول سياسية وسلمية للمشكلات التي أدت إلى اندلاع هذه الحرب، ويعالج جذورها . وأوضح أن مصر لفتت في إطار تحركاتها مع كافة الشركاء الدوليين إلى ضرورة العمل على حشد الجهود الدولية لنزع فتيل الأزمة، بدلاً من التصعيد وتأجيج الصراع[1].

كما شارك الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، نيابة عن الرئيس السيسي، في الاجتماع الموسع الذي عقده رؤساء المبادرة الأفريقية المشتركة للمساهمة في تسوية الأزمة الروسية–الأوكرانية، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مدينة سان بطرسبرج الروسية|، وألقى مدبولي كلمة مصر خلال الجلسة، حيث أكد دعم مصر القوى لجهود المساهمة في تسوية الأزمة الروسية الأوكرانية. وأوضح أن هذا المسعى المشترك يأتي إدراكاً من القادة الأفارقة لعمق الأزمة وتداعياتها شديدة الوطأة على مواطني طرفي النزاع، والمواطن الافريقي على حد سواء، وسعياً لوضع حد للصراع العسكري المحتدم الذي أودى بحياة أعداد وفيرة من العسكريين والمدنيين، ويستمر في الإلقاء بظلاله شديدة الخطورة على مقدرات الشعوب وأمنها الغذائي، وهو الأمر الذي بات يتطلب إنهاء الصراع القائم عبر الوقف الفوري لأطلاق النار وبما يمهد الطريق لبدء مسار مفاوضات جاد.

خطة السلام الإندونيسية

تنص خطة إندونيسيا للسلام في أوكرانيا، وقف إطلاق النار والأعمال القتالية من قبل جميع أطراف النزاع بشكل كامل، وتحديد المواقع التي تتواجد فيها حاليا ، انسحاب القوات مسافة ١٥ كيلومترا في كل اتجاه لتشكيل الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة ، نشر الوحدة التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء

(١) مصر والمبادرة الأفريقية لتسويه الازمه الروسية الأوكرانية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، تقرير , ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

المنطقة المنزوعة السلام لكن اقتراح وزير الدفاع الإندونيسي[١]، اصطدم بانتقاد أوروبي.

الوثيقة الصينية:

وكانت الصين قدمت، فبراير الماضي، وثيقة مكونة من ١٢ بندا، تعرض موقف بكين من التسوية السياسية للأزمة. ودعت الوثيقة إلى وقف القتال وإطلاق مفاوضات سلام بين روسيا وأوكرانيا في أقرب وقت.

المبادرة الإفريقية:

دخلت القارة الإفريقية بقوة على خط جهود تسوية الصراع المحتدم في أوكرانيا، منتصف مايو الماضي، حين أعلن قادة ٦ دول إفريقية مبادرة سلام، واعتزامهم السفر إلى روسيا وأوكرانيا، بهدف إيجاد حل للنزاع بين البلدين[٢].

وساطة الفاتيكان:

وأعلن الفاتيكان، مارس ٢٠٢٢، استعداده تقديم المساعدة في أي نوع من الوساطة وقال الفاتيكان في بيان، إن "مبادرة الفاتيكان التي هدفها الرئيسي الاستماع بعمق إلى السلطات الأوكرانية حول السبل الممكنة للتوصل فقط إلى السلام، ودعم التحركات الإنسانية التي تساعد في تخفيف التوترات".

اوكرانيا، في حربها مع روسيا لم تكن موضوعاً للصراع العسكري والسياسي، بقدر ما كانت ضحية لصراع الإرادات بين قوة متنفذة على رأس النظام العالمي الدولي هي أميركا، والقوة الروسية المرشحة بالتحالف مع الصين الصاعدة لأن تمثل مركزاً آخر.

خلاصة الدراسة إن الحرب بين روسيا وأوكرانيا تعد بداية لظهور انقسامات عالمية جديدة، إضافة لأخرى قديمة تعود للسطح. وإذا كانت رحاها تدور حاليا داخل نطاق أوكرانيا، فإن الرهان يقع خارجها بعد أن تحولت إلى ساحة لاستعادة الأوزان السياسية في العالم، وسوف يترتب على نتائجها شكل التوقعات الجديدة للتحالفات في ظل استمرارها وتضاعف كلفتها وتبعاتها المدمرة يوما بعد يوم، ومن المتوقع أن تؤدي لتغير بعض المواقف والاتجاهات طبقا للمصالح، لكن تحديد مسار سياسات دول العالم في ذلك سوف

---

(١) اقترح سوبيانتو خطة للحل السلمي للصراع في أوكرانيا، والتي تنص، على وقف إطلاق النار، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ١٥ كيلومترا ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على خطوط التماس. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الاستفتاءات "في المناطق المتنازع عليها"، دون تحديد عن أية مناطق يدور الحديث.

(٢) القاهرة الاخبارية (٤ مبادرات للسلام بين روسيا واوكرانيا) ٥ مايو ٢٠٢٣

يحتاج، إلى كثير من التدبر والتفكير[١].

وساطة تركيا

أكدت تركيا استمرار جهود الوساطة التي تقوم بها بين روسيا وأوكرانيا من أجل وقف الحرب المستمرة للعام الثالث والتوصل إلى حل سلمي. وقال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان: «إننا نواصل جهودنا لمنع المزيد من إراقة الدماء في الحرب الروسية الأوكرانية»، مضيفاً: «ندعم بشكل كامل سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها». وأضاف فيدان، خلال الاجتماع الأول لرؤساء لجان الدفاع بالجمعية البرلمانية لجمهوريات العالم التي عقدت بالبرلمان التركي في أنقرة الأربعاء: «أكدنا منذ بداية الحرب ضرورة إنهاء الصراع والتوصل إلى حل سلمي من خلال المفاوضات.» وتابع: «في هذا السياق، واصلنا ونواصل القيام بواجبات الوساطة في مختلف المجالات.«

وقال فيدان: «في القرن الحادي والعشرين وفي وسط أوروبا نرى أن ٥٠٠ ألف شخص فقدوا حياتهم في العامين الماضيين، وتم تدمير البنية التحتية والبنية الفوقية لبلد ما (أوكرانيا) بالكامل، وتستمر الحرب التقليدية، رأينا مثل هذا المشهد في الحربين العالميتين الأولى والثانية.«

وعدَّ أن مثل هذا الوضع المأسوي، الذي قُتل فيه مئات الآلاف من الأشخاص، يقدم دروساً وتحذيرات مهمة، ويوضح أن التهديدات للأمن القومي قد تنشأ في أي وقت، ويجب الاستعداد لذلك.

ولفت فيدان إلى أن مبادرة الممر الآمن للحبوب في البحر الأسود تم تنفيذها من خلال جمع الأطراف المتصارعة في الحرب الأوكرانية الروسية، وتم تجنيب العالم الانجرار إلى أزمة غذائية في المستقبل. وذكر أن المفاوضات بين الطرفين مستمرة بشأن القواعد التي تضمن سلامة الملاحة في البحر الأسود.

ولفت إلى وقوف تركيا إلى جانب بلاده من خلال «إعطاء الرسائل السياسية الصحيحة» منذ بداية الحرب، ومساعدة أوكرانيا في مختلف المجالات، ودعمها علناً سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها في مواجهة ضم روسيا «غير القانوني» لشبه جزيرة القرم، والحرب الروسية الأوكرانية.

ونوه بدور تركيا في القضايا الكبرى مثل «مبادرة البحر الأسود لشحن الحبوب»، التي وقعت في ٢٢ يوليو (تموز) ٢٠٢٢، بين روسيا وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، والتي سمحت بخرج نحو ٣٣ مليون طن من الحبوب من ٣ موانئ أوكرانية على البحر الأسود[٢]

---

(١) سعيد عبد الرازق: تركيا تؤكد استمرار جهودها للوساطة بين روسيا وأوكرانيا، مجله الشرق الاوسط، تقرير ٢٢, مايو ٢٠٢٤

(٢) سعيد عبد الرازق: تركيا تؤكد استمرار جهودها للوساطة بين روسيا وأوكرانيا، مرجع سابق.

المطلب الثاني

جهود الحكومة المصرية لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

شهدت مصر تأثيرات كبيرة من الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى تزايد الضغوط على الاقتصاد المصري عبر ارتفاع أسعار السلع الأساسية، اضطرابات في سلاسل الإمداد، وزيادة تكاليف الطاقة. استجابةً لهذه التحديات، قامت الحكومة المصرية باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل آثار الأزمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وسوف نتناول في هذا المطلب الفروع الاتية:

- **الفرع الأول: جهود مصر في حل الازمة.**
- **الفرع الثاني: بعض المقترحات لحل هذه الازمة في مصر.**

الفرع الأول

جهود مصر في حل الازمه

في الوقت الذي أثرت فيه الأزمة الروسية الأوكرانية على خارطة العالم الاقتصادية، وشكلت العديد من التحديات على مختلف الأصعدة، تأهبت الدولة المصرية بكافة قطاعاتها مسرعة في وضع حلول استباقية للتداعيات والانعكاسات السلبية والسيناريوهات المحتملة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف آثار تلك الأزمة بمختلف جوانبها على المواطنين، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً مع وضع التدابير والسياسات المالية والنقدية اللازمة لضبط الأسواق، وضمان توافر السلع الاستراتيجية واستقرار أسعارها، إلى جانب تقديم حزم تحفيز مالية مختلفة، لتحسين أداء مختلف القطاعات ومرونة وجاذبية بيئة الأعمال والاستثمار، بما يسهم في تعزيز بنية الاقتصاد القومي، كما لم تغفل الدولة في خوض تلك الأحداث عن تقديم كافة أشكال الدعم والتأمين لأبنائها في أوكرانيا حتى عودتهم لأرض الوطن وتيسير إجراءات استكمال دراستهم العلمية.

وأبرز التقرير التوجيهات الرئاسية والتي تهدف إلى تعزيز جاهزية الدولة في مواجهة آثار الأزمة، وتشمل الإعداد الفوري لحزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية لتخفيف آثار التداعيات الاقتصادية العالمية على المواطن المصري، فضلاً عن منح حافز توريد إضافي لسعر أردب القمح المحلى للموسم الزراعي الحالي لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، إلى جانب العمل على تنويع مصادر توفير السلع الغذائية الأساسية، والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ٦ أشهر[١].

ومن جانبه، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن حزمة قرارات لتخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين تضمن زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية ورفع الحد الأدنى الإجمالي للأجور ورفع حد الإعفاء الضريبي وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من "تكافل وكرامة".

وايضا من جانبه اتخذت مصر عدده اجرأت منها:

١. إقناع الدول الخليجية بضخ المزيد من المساعدات النقدية العاجلة في شرايين الاقتصاد المصري وتغذية احتياطي البنك المركزي المصري للحيلولة دون تهاويه، ونتج من هذه التحرُّكات ضخ ١٣ مليار دولار، حيث أودعت السعودية ٥ مليارات دولار للمساعدة على تعزيز احتياطات البنك المركزي المصري في نهاية آذار /مارس ٢٠٢٢، كما أودعت قطر ٣مليارات، والإمارات ٥ مليارات.

---

(١) مجلس الوزراء : خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك لمصر، تقرير ,٢٨ مارس ٢٠٢٢

٢. تسريع المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل بلغت قيمته ٣ مليارات دولار لمدة ٤٦ شهرا، وكذا الحصول على ١٤ مليار دولار تمويلاً إضافيًّا من دول ومؤسسات أخرى إقليمية ودولية.وتسعى الحكومة للحصول على قروض من دول أخرى منها الصين واليابان، كما تتوسَّع أيضا في الاقتراض المحلي؛ حيث ترى الحكومة أن الحل المؤقت والسريع يكمن في الاستدانة الخارجية، فبحسب بنود ميزانية السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، خطّطت الحكومة المصرية للحصول على تمويلات خارجية بنحو ١٤٦.٤ مليار جنيه، كما استهدفت إصدار سندات دولية بحوالي ٩١.٥ مليار جنيه، إضافة إلى اقتراض ٥٤.٩ مليار جنيه من مؤسسات مالية دولية أخرى(عدا صندوق النقد الدولي)[١].

٣. تخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبي عبر تطبيق عدة إجراءات؛ منها فرض قيود على الواردات ولا سيَّما السلع الكمالية من سيارات فارهة وأجهزة إلكترونية وإكسسوارات وأطعمة القطط والكلاب والتركيز على فتح الاعتمادات المستندة على واردات قطاع الصناعة والإنتاج من سلع وسيطة ومواد خام.

٤. بيع الأصول، فقد سارعت الحكومة المصرية إلى عرض حصصها في بنوك وشركات كبرى للبيع، وأسفرت الخطوة عن بيع أسهم بقيمة ٣.٣ مليارات دولار للصندوقين السياديين السعودي والإماراتي[٢]. كما أعلنت في فبراير ٢٠٢٣ عن برنامج لبيع حصص رئيسة في ٣٢ شركة على مدار عام.

٥. أقدمت الحكومة المصرية على خطوات مهمة لدعم المستوى المعيشي؛ فمع ارتفاع معدل التضخُّم وغلاء الأسعار قدمت الحكومة حزمة مساعدات للأسر المتضررة، فقد أعلنت وزارة المالية عن حزمة مساعدات للحماية الاجتماعية بقيمة ١٣٠ مليار جنيه اى ما يعادل ٧ مليارات دولار[٣]، للتعامل مع تداعيات التحدّيات الاقتصادية العالمية وتخفيف تأثيراتها، ومن أبرز ما جاء في تلك الحزمة رفع الحد الأدنى للأجوَر بنسبة ١١ في المئة ليصل إلى ٣ آلاف جنيه شهريًّا (نحو ١٥٢ دولارا بأسعار ذلك الوقت) مقابل ٢٧٠٠ جنيه سابقا، كما جرى الاتفّاق على تطبيق علاوة استثنائية لجميع العاملين

---

(١) وزير المالية :مصر تستعد لطرح سندات خضراء بنصف مليار دولار"، الشرق بلومبيرغ، 2022 / 10 / 20 ، شوهد في 27 / 3/ 2023، في http://bit.ly/3TJkE85 :

(٢) السيادي السعودي ‘يستثمر 1.3 مليار دولار في 4 شركات مصرية"، سكاي نيوز عربية، 2022 /8/ 10 ، شوهد في 27 / 3/ 2023 /، في https://tinyurl.com/ythjdbcy :

(٣) مصر تخصص 130 مليار جنيه لتخفيف الضغوط الاقتصادية"، العربي الجديد، 2022 /3/ 21 ، شوهد في 27 /3/ 2023، في https://tinyurl.com/u2nhh69x :

بالدولة وأصحاب المعاشات قيمتها ٣٠٠ جنيه (نحو ١٥ دولارا)[١].

٦. شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ خطّة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية تقوم على ركيزتين أساسيتين؛ هما :تسريع إطلاق مشروعات قومية للإنتاج الزراعي والحيواني، والبحث عن بدائل لاستيراد السلع الغذائية الاستراتيجية، ولا سيَّما القمح، سواء من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو الاستيراد من بلدان أخرى بدلًا من روسيا وأوكرانيا.

٧. تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، فقد أعلنت الحكومة المصرية عدة خطوات في هذا الشأن[٢]؛ منها إطلاق مبادرة لدعم الصناعات الوطنية وتوطينها، وعرض بيع حصص من شركات مملوكة للدولة في البورصة المصرية قبل نهاية عام ٢٠٢٢ ، وتعزيز دور القطاع الخاص في توسيع القاعدة الصناعية للصناعات الكبرى والمتوسطة، وتكليف الحكومة بعرض رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة.

وتهدف هذه الخطوات لمعالجة حالة التدهور الحاد الذي شهده الاستثمار الخاص طوال السنوات العشر الماضية، فقد انخفضت نسبة الاستثمار الخاص من نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، إلى نحو ٢.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١[٣]. كما انه قامت مصر جاهدا لحل هذه الازمه في مجالات عده منها:

اولا: مجال الزراعة

اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة الأزمة على المواطنين ولمواكبة أحدث التطورات على الساحة العالمية وأيض ا لمواجهة احتياجات السوق المحلى من محصول القمح، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في منح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلى للموسم الزراعي الحالي لتشجيع الم ا زرعين على توريد أكبر كمية ممكنة، كما حرصت الحكومة على توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء ٦ ملايين طن من القمح المحلى،

بالإضافة إلى إصدار قرار بمنع التعامل مع القمح المحلى إلا في الأماكن التي تحددها وزاره التموين،

---

(١) الحكومة المصرية تعلن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنيه"، الجزيرة مباشر،٢٠٢٢/١٠/٢٦، شوهد في ٢٠٢٣/٣/٢٧، في https://tinyurl.com/3c8sb5wz :

(٢) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية) مصطفى عبد السلام (جهود الحكومة المصرية لاحتواء الأزمة الاقتصادية)ص٨

(٣) أليكسا تيمان[وآخرون]،" التشخيص القطري لمصر :تحديات وفرص الاستثمار الخاص"، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ٢٠٢١، ص ١٠.

ويمنع تداول القمح خارج نطاق أماكن التخزين التي تحددها الوزارة، وكذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم التداول والتعامل على القمح المحلى لموسم حصاد ٢٠٢٢ من خلال الزم جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردبا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى؛ كما يحظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢ لغير جهات التسويق إلا بعد الحصول على تصريح من وزاره التموين، هذا فضلاً عن قرار كل من وزارتي التموين والزراعة بدء موسم توريد القمح محلياً في الأول من إبريل بدلاً من منتصفه. كما توجهت الحكومة المصرية نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجية والعمل على زيادة الحجم التخزيني والاستيعابي لها، وأيضا تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، واستكمالاً للجهود تم التنسيق بين كل الجهات المعنية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة وتوزيع كراتين رمضان للمواد التموينية، هذا بالإضافة إلى تعزيز جهود ضبط الأسواق وتشديد الرقابة على منافذ البيع، فعلى سبيل المثال :تم تسعير رغيف الخبز الحر غير المدعم للحد من ارتفاع ثمنه وقيام مباحث التموين بالتأكد من تنفيذ التسعيرة الجديدة[١].

وقد تكون هذه الإجراءات ضرورية وتسعى لمواجهة الأزمة الحالية لكنها بالطبع لا تكفى وحدها لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول بل إنها إجراءات عاجلة لمواجهة الأزمة؛ أي يمكن القول بأنها إجراءات وقتية لمواجهة أزمة راهنة، وبناء على المؤشرات سالفة الذكر فهناك سيناريوهان أساسيان :السيناريو الأول هو استمرار النمط الاستهلاكي المتزايدون وجود زيادة مستمرة فى حجم المساحات المزروعة من القمح مما يجعل السوق المحلى أكثر تذبذبا وعرضة للاضطرابات الخارجية والتي قد تتصاعد خلال الفترات القادمة، وقد يصل الأمر إلى صعوبة توفير احتياجات السكان من الغذاء إما لانخفاض حجم المتاح في السوق العالمي وخفض بعض الدول لصادراتها وتوفيرها لسوقها المحلى أو لعدم توافر الإمكانات المالية اللازمة في ظل تصاعد أسعار الغذاء عالميا؟

السيناريو الثاني هو تنوع الأسواق الاستيرادية حتى لا يتم الاعتماد على دول بعينها والعمل على التوسع المستمر في إنتاج القمح وخفض حجم الهدر سواء في الإنتاج أو الاستهلاك مما يؤمن احتياجات المواطنين، وبناء على هذا السيناريو تطرح الدراسة خلال المحور التالي عدد ا من السياسات المقترحة سواء على مستوى القطاع الزراعى ككل أو خاصة بإنتاج القمح بناء على تجارب دولية للاستفادة منها ورفع نسب

(١) د. غادة رياض عمارة : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والخمسون، العدد – الثالث، التاريخ – سبتمبر ٢٠٢٢ ص٨٤

الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في مصر[١].

ولقد اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات لمواجه احتياجات السوق المحلي من القمح ومن أهمها(:وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية[٢]:

١. تشجيع الفلاحين على توريد أكبر كمية ممكنة من القمح عن طريق منح حوافز لتوريد الإضافي لسعر أردب القمح المحلي.

٢. حرصت الحكومة على توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص 36 مليار جنيه لشراء 6مليون طن من القمح المحمي[٣]

٣. إصدار قرار بمنع التعامل أو التخزين القمح المحمي؛ إلا في أماكن محدودة من قبل وزارة التموين[٤].

٤. توجهت الحكومة نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجي، والعمل علي زيادة الحجم التخزيني والاستيعابي.

٥. تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية، والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلة لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية.

٦. تعزيز جهود ضبط الأسواق، وتشديد الرقابة على منافذ البيع، وتسعير رغيف الخبز غير المدعم للحد من ارتفاع ثمنه.

وتعتبر هذه الجهود إجراءات مؤقتة لزيادة الاكتفاء الذاتي من القمح؛ إلا أنه يوجد سيناريوهان أساسيان يتمثل في السيناريو الأول في تنويع الأسواق الإستيرادية حتى لا يتم الاعتماد على دول معينة حتى لا نكون عرضة للإضطرابات الخارجية؛ أما السيناريو الثاني فهو العمل على التوسع المستمر في إنتاج القمح وخفض حجم الإهدار في الإنتاج أو الاستهلاك(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديه)[٥]

كما انه زياده على ذلك اتسمت استجابة الدولة المصرية بتخطيط مدروس للأزمة التي نشأت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فعل في صعيد تدخلات الحكومة لتجاوز أزمة توافر القمح وارتفاع أسعاره، أمرت

---

(١) د غادة رياض عمارة : مرجع سابق، ص ٨٤

(٢) د. فاطمة سيد عبد القادر: مجلة البحوث الماليه والتجارية – التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الاكرانية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، المجلد الخامس والعشرون،العدد– الاول، التاريخ – يناير ٢٠٢٤ , ص٢٥١

(3) Alex Lrwin- Hunt, Russias Ongoing Charm Offensive in Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available AtHttps://Www. Fdiintelligence. Com/Article

(٤) حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحميمية لموضع الارين ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر ، المجلة المصرية للبحوث الزارعية، ٢٠١٤

(٥) د. فاطمة سيد عبد القادر :مرجع سابق، ص٢٥٢

بضخ أكثر من ٥٠ مليار جني ه لتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع ورفع سعة الصوامع التخزينية من ٢ مليون طن قمح إلى أكثر من ٤ ماليين طن خلال السنوات القليلة الماضية، ووضعت خطة الاستيراد القمح من ١٤ دولة أخرى، معتمدة من جانب وزارة التموين لتنويع واردات القمح، حال تصاعد الأزمة واتساع نطاق الحرب، إلى جانب رفع أسعار شراء القمح من المزارعين محلى بنسبه ١٥ % لتشجيعهم على الزراعة(١)، وهذا ما حدث بالفعل، هذا بالإضافة إلى وجود مخزون استراتيجي من القمح يكفى ٥ أشهر، إلى جانب الإنتاج المحلى الذى سيبدأ من منتصف أبريل ليزيد المخزون الاستراتيجي إلى ٩ أشهر .بالإضافة إلى التوسع الأفقي بزيادة المساحات المنزرعة بالقمح ضمن المشروعات القومية، وهو ما تنفق عليه الدولة مليارات الدولارات، حيث ارتفع إجمالي المساحة المزروعة بالقمح من ١.٣ مليون فدان فى ٢٠١٨/٢٠١٩م إلى نحو ٦.٣ مليون فدان حاليا، مع توقعات بأن يبلغ إجمالي الإنتاج نحو ١٠ ماليين طن للعام الحال ى، والانتهاء من نظام مخازن الحبوب الداخلية ورفع سعة التخزين في البالد من ٢.١ مليون طن إلى ٤.٣ مليون طن سنويا .كما عمل ت الدولة المصرية على تأمين باقي السلع الاستراتيجية، فهناك احتياطي استراتيجي من السكر يكفي لمدة ٥.٤ شهر، ومن الزيت لمدة ٥.٥ شهر، والأرز ٥.٦ شهر، والفول ٣ أشهر، واللحوم والدواجن ٥.٨ شهر ٥.٥ مليار دولار(فى موازنة العام الحالي للإعانات المقدمةُ ويذكر أن الحكومة المصرية قد وفرت ٨٧ مليار جنيه) نحو للسلع الغذائية، وهو ما يمثل ٥.٣ %من إجمالي الإنفاق العام، على أن يشمل ذلك ٥٠ مليار جنيه لدعم الخبز، و٣٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية. وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن أكثر من ٧٢ مليون شخص فى مصر يستفيدون من إعانات الخبز والسلع(٢).

ثانيا: مجال السياحة:

وكانت جهود مصر للحفاظ على السياحة من أعظم الجهود ومنها(٣):

١. إصدار قرار بتشكيل لجنة تختص بمتابعة تداعيات الحرب وبصفة مستمرة تتابع المستجدات للحرب على قطا ع السياحة.

٢. توفير جميع وسائل الراحة للسائحين الموجودين بمصر (٤)

٣. تشكل وزارة السياحة لجان للمرور على جميع المنشآت الفندقية بجميع أنواعها في المحافظات

---

(١) أ. د. أشرف يونس : المخاطر والتحديات العالمية وأثرها على الامن الغذائي في مصر، مجلة الامن القومي والاستراتيجية، العدد – الاول، السنة –الاولى، التاريخ – يناير – ٢٠٢٣ ص ٣٦

(٢) أ.د. أشرف يونس : مرجع سابق، ص ٣٧

(٣) داليا يسرى وآخرون، روسيا وأوكرانيا من الأزمة إلى الحرب، المركز المصري لمفكر والدراسات الاستراتيجية2023

(٤) سامية سامي، الأزمة الروسية الأوكرانية حدود التأثير على قطا ع السياحة المصرية، مركز . المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٢

السياحية لمتأكد من راحة وسلامة السائحين بها.

٤. استمرار المتابعة على أرض الواقع بالتنسيق مع اتحاد الغرف السياحية المعنية، والتنسيق مع وزارة الخارجية لحين عودة جميع السائحين

٥. الخط الساخن لوزارة السياحة والآثار الذي يتحدث باللغتين الروسية والأوكرانية جاهز لتلقي استفسارات السياح لحل المشكلات التي تواجههم، كما يتحمل(صندوق هيئة تنشيط السياحة) تكاليف إقامة السائحين.

٦.تعزيز الوجود الإلكتروني للشركات ووكلاء السفر.

٧. تخفيض مدة الإقامة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتقديم برامج سياحية مختلفة ومتنوعة

٨. البحث عن أسواق بديلة بإعتباره أحد البدائل للسياح مثل :الهند، والصين، ألمانيا، إنجلترا[١]

ثالثا: الامن الغذائي

في ظل الوضع الراهن وتحدياته التي تواجه الحكومات، تهتم المؤسسات الدولية باتخاذ القرارات والسياسات اللازمة لمواجهة تداعيات الأزمة وتقليل الآثار السلبية المحتملة، وتعزيز الاستجابة الإنسانية وتحفيز الاستجابة الاقتصادية. تركز هذه الجهود على استغلال الفرص المحتملة التي قد تنشأ نتيجة للأزمة، مع التأكيد على أهمية عدم التأثير السلبي على السكان المتضررين، وتعزيز التحفيزات لتبني سلوكيات إيجابية في التعامل مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات الهيكلية الحادة، ومواجهة التحديات الناشئة من تأثيرات الأزمة بشكل فعال[٢].

آليات التصدي لنقص الإمدادات الدولية من الموارد الأساسية تتضمن:

١. الاستثمار في تشديد الرقابة التجارية وتحسين الإمدادات :من خلال زيادة الإنتاج وتوزيع المواد الغذائية للمحافظة على استقرار الأسعار العالمية، مع التركيز على تلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض، وتقليل تكاليف النقل والتخزين والتسويق[٣].

٢. تعزيز التعاون الدولي لضمان الإمدادات :من خلال إعادة التفاوض بشأن العقود الاستيرادية مع الدول المصدرة (مثل روسيا في السياق الحالي)، لتحقيق مداخيل مرتفعة من تصدير المواد الزراعية مقابل تسهيلات في الدفع.

---

(١) د. فاطمة سيد عبد القادر : مرجع سابق،ص ٢٥٤

(٢) هدير النمر، التعديات على الأراضي الزراعية وسبل المواجهة، ٢٠٢٢.

(٣) أ.د. هدى النمر : الوضع الغذائي في مصر في ظل ازمة الحرب الروسية الاوكرانية واليات المواجهة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط واليات المواجهة، ص ٨٨

٣. تطوير البنية التحتية للتوزيع والتسويق :من خلال زيادة القدرة التخزينية للمخازن الغذائية لتأمين مخزون استراتيجي يكفي لمدة لا تقل عن ستة أشهر، بالإضافة إلى تحسين إدارة سلسلة الإمدادات لضمان استقرار السوق العالمية.

٤. توسيع نطاق العقود الآجلة :من خلال توقيع اتفاقيات طويلة الأمد لتثبيت أسعار السلع الزراعية عند وقت التعاقد، وزيادة الاستثمارات في القطاعات الزراعية والصناعية بشكل منتظم وفقاً للتوقعات المستقبلية[١].

آليات زيادة الإنتاج المحلي للسلع الأساسية[٢] تشمل:

١.التوسع الأفقي التدريجي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية: يتم زراعة المحاصيل التي تحقق الاكتفاء الذاتي بشكل تدريجي، مع التركيز على المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والخضروات والفواكه.

٢.تطوير الزراعة في مناطق الدلتا: يتم تعزيز الزراعة في مناطق الدلتا المناسبة للزراعة بشكل كبير، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات الزراعية واستخدام الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية.

٣.تحسين جودة التقاوي وزيادة الإنتاجية: يتم تطوير التقاوي الزراعية ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للأمراض والظروف البيئية المتغيرة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.

٤.تشجيع الاستثمار في الزراعة المحلية: يتم توفير الحوافز والدعم للمزارعين لزيادة الاستثمار في الزراعة المحلية، بما في ذلك دعم إنشاء المزارع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.

٥.التحسين في البنية التحتية الزراعية: يتم تطوير البنية التحتية اللازمة للزراعة، مثل نظم الري الحديثة والطرق الزراعية المتطورة، لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الإنتاجية العالية[٣].

٦.الاستثمار في البحث الزراعي: يتم تعزيز البحث الزراعي وتطوير التقنيات الزراعية الحديثة من خلال دعم الجهات البحثية والمؤسسات التعليمية في هذا المجال، لتحسين الإنتاج وتطوير المحاصيل المحلية.

٧.تشجيع التنويع الزراعي: يتم تشجيع التنويع في المحاصيل المزروعة والاستثمار في المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية العالية والمناسبة للظروف المناخية والبيئية المحلية.

---

(١) وزارة التخطيط الاقتصادية، دراسة اقتصادية حول الازمة الروسية الاوكرانية وتبعيتها على الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها، ٢٠٢٢.

(٢) أ.د. هدى النمر: مرجع سابق،ص٨٩

(٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢، الرؤية الموحدة لتحقيق الامن الغذائي السبل الكفيلة لحماية الامن الغذائي ودعم القطاع الزراعي

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الزراعية المستدامة تشمل في سياقها العديد من الاستراتيجيات للتوسع الأفقي والرأسي للمحاصيل الزراعية، والتوسع في الإنتاج الحيواني والداجني. وقد تفرض ضغوط الأزمة الحالية إعادة النظر في تلك الاستراتيجيات وآليات وإجراءات تحقيقها بأساليب تستهدف توفير أكبر قدر من الإمدادات الغذائية للتكيف مع تداعيات تلك الأزمة، والتخفيف من آثارها.

ولتحقيق تلك الاستراتيجيات، فإن الأمر قد يستلزم ضرورة اتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من التحديات التي قد تقف عائقًا أمام تحقيق تلك الاستراتيجيات. يأتي في مقدمتها تحدي مناخ الاستثمار الزراعي، وذلك من خلال تحديث قوانين الزراعة، وتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة للمستثمرين، ودعم الزراعة التكاملية، والتعاقدية، وتكييفها لمواجهة التغيرات المناخية، ومراجعة السياسات المالية والاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الزراعي وغيرها.

فضلًا عن تعزيز منظومة الإرشاد الزراعي واستخدام التقنيات الزراعية المستدامة من خلال دعم أجندة البحث العلمي الزراعي والتطوير التكنولوجي، واعتماد موارد تمويل مبتكرة لسلسلة الحاصلات والإمدادات الغذائية، وتعزيز منظومة الصناعات الزراعية. وذلك بجانب التركيز على دعم وتشجيع صغار المزارعين في إطار تنظيمات تسويقية تصنيعية[١].

رابعا : مجال الاسعار الزائده وتضخمها

١. عطاء أولوية مخصصة لتلبية احتياجات البلاد الاستهلاكية من السلع الغذائية الاستراتيجية والأساسية مثل (الحبوب، الدقيق، الخبز، البقوليات) ويتم ذلك من خلال:
   - زيادة الاعتمادات الاستهلاكية اللازمة.
   - تشجيع مشاريع التجفيف والتصنيع الصغيرة والمتوسطة لمستقرات وأبقاء المنتجات.
   - مواصلة استثناء السلع الاستراتيجية من القطاعات الجديدة لتحقيق الاعتمادات الاستراتيجية بالإبقاء على التعامل بمنتجات التحرير.
٢. التوسع في إدخال الزراعة التعاقدية للمحاصيل الرئيسية، مثل: المحاصيل الزيتية، الحبوب.
٣. سرعة إطلاق البورصة السلعية التي من المقدر أن تسهم في تجاوز السلع الاستراتيجية مثل: القمح، الدقيق، الأرز، الحبوب، الدواجن المجمدة وغيرها من السلع التسويقية[٢].

وذلك عبر منصة تجارة إلكترونية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع والحد من التضخم، والحد من الممارسات الاحتكارية للسلع، وتحقيق سعر عادل لمستهلكي تلك السلع وزيادة قدرة

(١) أ.د. هدى النمر، مرجع سابق، ص ٩٠

(٢) أ.د. هدى صالح النمر، امكانية زيادة اسعار توريد المحاصيل الزراعية، ٢٠٢٢.

المفاوضة، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية ومعالجة الفجوات في أسواق السلع الغذائية.

٤. تحليل الأسواق التي يتوجب أن تعمل فيها البورصة وأهمية تحقيق الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالسلع الزراعية.

٥. إحكام الرقابة التسويقية على الأسواق لمنع التجار غير المسجلين من رفع الأسعار، والتوسع في إقامة المخازن والصادرات المستدامة لتحقيق السلع الغذائية بأسعار مناسبة.

٦. الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الاستراتيجية، والعمل على زيادته إذا ما استدعى الأمر ذلك.

٧. زيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال:

- إجراء عمليات تحديث دورية لقوائم المستفيدين وفقاً لمعايير استهداف جديدة للفئات الأكثر استحقاقاً من المواطنين.
- تشجيع برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار التضخم.

وقد صدرت خلال الأسابيع الأخيرة من شهر مايو قرارات أساسية جديدة لحماية الأسر المصرية من تداعيات التضخم، بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١١ مليار جنيه موزعة ما بين الخزانة العامة للدولة (٨.٥ مليار جنيه) ومنظمات التحالف الأهلي للعمل الأهلي التنموي (٢.٤ مليار جنيه)[(١)]، ومن بين هذه القرارات:

- زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بواقع مليون أسرة إضافية ليصبح المستفيدين أكثر من ٢٠ مليون مواطن على مدى الفترة الزمنية المحددة (حالياً خمس مليون أسرة).
- صرف معونات استثنائية لعدد تسعة مليون أسرة (بإجمالي ٣٧ مليون مواطن) لمدة ستة أشهر، يتم صرفها من خلال بطاقات ميزة أو بطاقات التموين وتستهدف مشيا أصحاب المعاشات (من يحصلون على معاش شهري يقل عن ٢٥٠٠ جنيه) والأسر الأكثر احتياجاً، وكذلك بعض الفئات من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة (من يتقاضون مرتب أقل من ٢٧٠٠ جنيه شهرياً).
- زيادة دعم بطاقات التموين بواقع ١٠٠ جنيه للأسرة الواحدة، و٢٠٠ جنيه للبطاقة التي تشمل أسرتين، و٣٠٠ جنيه للبطاقة التي تشمل أكثر من ثلاثة أسر.

---

(١) أ.هند مختار: خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.. إنفوجراف، جريدة اليوم السابع، تقرير ،التاريخ – ٢٨ – مارس – ٢٠٢٢

- التوسع في شراء كميات من السلع الغذائية الأساسية بأكثر من نصف التكلفة بواقع ٢ مليون كرتونة شهرياً لمدة ستة أشهر، يتم توزيعها بالمناطق الأكثر فقراً من خلال منافذ الجمعيات الأهلية، والجامعات، والتموين.
- كما انه وبالإضافة لذلك، يوجد ١٧٢ منفذاً ثابتاً و٢١ منفذاً متحركاً ومعرضاً تابعاً لوزارة الزراعة لتوفير السلع المختلفة بأسعار تقل عن مثيلاتها في الأسواق بتخفيض يتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٥٪، بينما قام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بضخ المنتجات والسلع من خلال ١٢٠٠ منفذ متحرك و٢١٢ منفذاً ثابتاً.
- وأضاف التقرير، أنه تم توفير السلع الأساسية من كافة الأصناف من خلال ٦٢ مجمعاً وفرعاً تابعاً لجهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، فضلاً عن بدء المرحلة ٢٢ من مبادرة "كلنا واحد" في١٥ مارس لطرح المنتجات بأسعار مخفضة بالإضافة لتوفير مختلف السلع بأسعار مناسبة في مجمعات "أمان."
- واستكمالاً لاستعراض إجراءات توفير السلع بأسعار مخفضة، فتشمل أيضاً تجهيز ١.٥ مليون شنطة رمضان بالتنسيق بين وزارة التضامن وصندوق تحيا مصر لتوزيعها على المستحقين، فضلاً عن ٥٠٠ ألف شنطة رمضان بالتنسيق بين وزارتي الأوقاف والتموين لتوزيعها على المستحقين، وتجهيز وتوزيع أكثر من ٦ ملايين "كرتونة رمضان" من قبل وزارة التضامن وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية على المستحقين.
- كما تم طرح ٣ أنواع من اللحوم بدرجة جودة عالية بأسعار تتراوح ما بين ٥٥ لـ ٩٥ جنيهاً للكيلو الواحد، كما تتحمل الدولة ٧٥٪ للزيادات في الزيت، و١٠٠٪ للزيادات في الخبز المدعم، وكذلك توفير الدواجن بأسعار مخفضة بالتعاون بين وزارة الزراعة واتحاد الدواجن في المنافذ التابعة لها[١].
- وإلى جانب ما سبق، ووفقاً للتقرير تشمل الجهود توفير الأرز بأسعار مخفضة عن سعر السوق الحالي بالاتفاق مع ٦٠ مضرباً من المضارب الكبرى، وتوفير كوبونات شراء السلع للقادرين لتوزيعها على غير القادرين بمنافذ الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، وذلك بفئات (٢٠ – ٥٠ – ١٠٠) جنيه، مع طرح كراتين رمضان بحوالي ١٣٠٠ مجمع استهلاكي بقيم مالية (٥٢ – ٩٥ – ١٢٣) جنيهاً للكرتونة.
- وأكد التقرير على إحكام الدولة قبضتها على الأسواق وتعزيز أدوات الرقابة عليها، حيث

(١) أ. هند مختار : خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.. إنفوجراف، مرجع سابق.

تم تكليف المحافظين بمتابعة حركة الأسواق وتوافر السلع المختلفة بها بصفة يومية، والتدخل الفوري لمواجهة حدوث نقص في أي سلعة، إلى جانب التأكد بصفة مستمرة أن الأسعار المطروح بها السلع تعتبر أسعار عادلة ولا توجد أي مغالاة.

- وتشمل الإجراءات أيضاً، وفقاً للتقرير، وقف تصدير عدد من المنتجات والحبوب المصرية منها العدس والمكرونة والقمح والدقيق والفول الحصى والمدشوش والزيوت بأنواعها والفريك والذرة وذلك لمدة ٣ أشهر، والاتفاق مع الغرف التجارية المصرية على ضرورة الالتزام بالتعاقدات المسبقة وفقاً للأسعار السارية قبل زيادة سعر صرف الدولار، وما سبقها من تداعيات اقتصادية على مستوى العالم.
- ولفت التقرير إلى قرار تحديد سعر بيع الخبز الحر لمدة ٣ أشهر أو لحين إشعار أخر، حيث نص القرار على أن يكون بيع الخبز المميز بسعر ٥٠ قرشاً للرغيف زنة ٤٥ جراماً، و٧٥ قرشاً للرغيف زنة ٦٥ جراماً، وجنيه واحد للرغيف زنة ٩٠ جراماً، و١١.٥ جنيه لكيلو الخبز المعبأ، أما بيع الخبز الفينو فيبلغ سعره ٥٠ قرشاً للرغيف زنة ٤٠ جراماً، و٧٥ قرشاً للرغيف زنة ٦٠ جراماً، وجنيه واحد للرغيف زنة ٨٠ جراماً.
- وتناول التقرير الحديث عن حزمة الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية التي أقرتها الدولة للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية، حيث تم تخصيص ١٣٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين، كما سيتم تدبير ٢.٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من «تكافل وكرامة».
- وأيضاً تم تخصيص ١٩٠.٥ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لصرف زيادة المعاشات بنسبة ١٣٪ بحد أدنى ١٢٠ جنيهاً بدءاً من أول أبريل ٢٠٢٢، إلى جانب زيادة حد الإعفاء الضريبي من ٢٤ إلى ٣٠ ألف جنيه بنسبة ٢٥٪ للتخفيف عن المواطنين[١].
- وبجانب ذلك، تتضمن الإجراءات زيادة الحافز الإضافي الشهري للمخاطبين وغير المخاطبين بالخدمة المدنية في أبريل ٢٠٢٢، بفئات مالية مقطوعة تمثل ١٧٥ جنيهاً للدرجة السادسة، والخامسة والرابعة، و٢٢٥ جنيهاً للدرجة الثالثة و٢٧٥ جنيهاً للدرجة الثانية، و٣٢٥ جنيهاً للدرجة الأولى و٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة.
- وتشمل الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية كذلك، تطبيق زيادة المرتبات في الأول من إبريل ٢٠٢٢ بدلاً من أول يوليو ٢٠٢٢، كما سيتم تدبير ٣٦ مليار جنيه لصرف العلاوة

(١) أ.هند مختار: خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.. إنفوجراف، مرجع سابق.

الدورية للمخاطبين بالخدمة المدنية والعلاوة الخاصة لغير المخاطبين والحافز الإضافي، إلى جانب إقرار زيادة ٨٪ من الأجر الوظيفي بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً، والعلاوة الدورية للمخاطبين بالخدمة المدنية بعد زيادتها من ٧٪، فضلاً عن ١٥٪ من الأجر الأساسي علاوة خاصة لغير المخاطبين بالخدمة المدنية بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريا بعد زيادتها من ١٣٪.

- وبالإضافة لما سبق، تتضمن إجراءات الدولة لحماية الاقتصاد ضد تقلبات الأزمة، وفقاً للتقرير، قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة (سعر الإيداع لليلة واحدة) ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩,٢٥٪ في مارس ٢٠٢٢، مقابل ٨.٢٥٪ في فبراير من العام الجاري، وذلك بهدف الحفاظ على المقدرات المالية لمصر وسيولة النقد الأجنبي، وتشجيع المواطنين على الادخار.
- وفي السياق ذاته تم إصدار شهادات ادخارية مدتها سنة بعائد سنوي ١٨٪ يصرف شهرياً من قبل بنك مصر والبنك الأهلي المصري، وقد بلغت حصيلة الشهادات أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه حتى الآن[١].
- وعلى صعيد إجراءات دعم القطاعات الإنتاجية، ذكر التقرير أنه تم تحديد ١٦ جنيهاً كقيمة للدولار الجمركي للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج حتى نهاية أبريل ٢٠٢٢، مع إعفاء الشركات التي قد تتعثر في توريد مهماتها للمشروعات الحكومية في مواعيد التوريد المتفق عليها، من غرامات التأخير لمدة شهرين.
- وأضاف التقرير أن إجراءات دعم القطاعات الإنتاجية تتضمن أيضاً، تحمل الخزانة العامة للدولة نحو ٤ مليار جنيه، قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات، كما بلغت نسبة زيادة الفئات التسليفية لجميع المحاصيل الزراعية ٢٥٪ لدعم ومساعدة صغار المزارعين لتحمل تكاليف الزراعة في مواجهة أي زيادة قد تطرأ على أسعار مدخلات الإنتاج والتشغيل.
- وفيما يتعلق بالتعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل لتنشيط البورصة المصرية، تطرق التقرير إلى أبرز الإصلاحات، والتي تشمل وضع آلية تسمح بخصم الضريبة على التوزيعات ضمن الهياكل الضريبية المركبة تشجيعاً للاستثمارات في مصر، بشرط ألا تستخدم لتجنب الضريبة، وكذلك تعديل المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار لتشجيع

(١) أ.هند مختار: خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.. إنفوجراف، مرجع سابق.

الاستثمار المؤسسي الذي يدعم الاقتصاد والشركات الناشئة مع وضع ضوابط تضمن سلامة التنفيذ.

- وبجانب ذلك، تتضمن التعديلات وفقاً للتقرير، إعفاء صناديق الاستثمار في أدوات الدين، وصناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة، وصناديق وشركات رأس مال المخاطر من الضريبة، فضلاً عن إنشاء كيان شفاف ضريبياً لاستثمار الأفراد في البورصة المصرية عن طريق متخصصين مما يخلق بيئة استثمارية جيدة لدعم الاقتصاد المصري.
- وبالنسبة لمزايا المحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات، فتشمل تعديل مواد القانون لتضمن عدم خضوع الأرباح المحققة خلال فترة وقف سريان الضريبة، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية.
- وبالإضافة لما سبق، تشمل المزايا خصم نسبة ٥٠٪ من قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي في بورصة الأوراق المالية لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون، التي تخفض إلى ٢٥٪ بعد ذلك.
- وألمح التقرير إلى تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بهدف سرعة الانتهاء منها وتخفيف العبء على مصلحة الضرائب في إطار العمل على ميكنتها وتطويرها، وتوفير حافز للأشخاص لطلب الفواتير والإيصالات الإلكترونية[١].

(١) أ.هند مختار: خطة الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.. إنفوجراف، مرجع سابق.

الفرع الثاني

بعض المقترحات لحل هذه الازمه في مصر

في ظل هذه التحديات المتنامية، يتعين على الحكومة المصرية المضي قدما في العديد من مسارات الإصلاح بغض النظر عما يحدث في أوروبا الشرقية سواء بسبب الحرب أو العقوبات المفروضة على روسيا التي من المتوقع استمرارها لمدة طويلة ومنها على سبل المثال لا الحصر[١]:

١. ضرورة إعادة ترتيب أولويات الزراعة المحلية وتشجيع المزارعين، التي تمثل ربع القوى العاملة المصرية على زراعة القمح لزيادة المساحة الإجمالية لهذا المحصول الضروري، وتخصيص الموارد المالية التي تساعد وتساوى تكلفة زراعة هذا المحصول الاستراتيجي.

٢. مراعاة التهديد الناجم عن تغير المناخ على مستقبل زراعة القمح في مصر للحد من تأثير تغير درجات الحرارة، أو هطول الأمطار بسبب التغيرات المناخية التي تقلل من صافي إنتاجية المحاصيل الزراعية، كما سيتسبب في زيادة الآفات والأمراض.

٣. الإنفاق على زراعة أصناف وسلالات تتحمل درجات الحرارة المرتفعة وتقاوم الجفاف ومخاطر الآفات والأمراض مثل مرض صدأ القمح، الذي ينشط مع ارتفاع نسبه الرطوبة.

٤. زيادة مساحة ودور القطاع الخاص في استيراد القمح، لإنتاج خبز ذو نوعية أفضل والعديد من المنتجات المخبوزة كأحد السبل لخفض الدعم الممنوح للخبز بشكل تدريجي، وأن المستهلكين من الطبقة المتوسطة يعتمدون على القطاع الخاص للحصول على الخبز وغيره من المنتجات ذات أصله، بسبب الفرق الكبير في الجودة بين الخبز المدعوم وخبز السوق غير المدعوم.

٥. ضرورة تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الأفراد، وتشجيعه م على تغيير عاداته م الغذائية من خلال التحول إلى كمية أكبر من استهلاك الخضراوات والأغذية الصحيحة.

٦. دعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، التي توفر الغذاء الصحي والوجبات السريعة التي تستهلك الخبز أو زيوت الطهي الهدرجة.

٧. ويقترح الباحث ضرورة البحث عن بدائل للقمح لصناعة رغيف الخبز مثل الشعير والشوفان والذرة والحنطة إلى غير ذلك وتغيير ثقافة المجتمع فى التنوع الغذائي.

٨. كما يلزم التعاون المصري/العربي معا للاكتفاء الذاتي بين الدول العربية لحل مشكله الأمن الغذائي بعيدا عن المتغيرات العالمية.

---

(١) أ.د. أشرف يونس : مرجع سابق، ص ٣٧

ومما هو جدير بالذكر، أن مصر مثل العديد من دول العالم التي سوف تطالها آثار الأزمة الاقتصادية للحرب، غير أن الاقتصاد المصري يتسم بالقوة والمرونة ما يمكنه من تجاوز هذه الأزمة، كما استطاع من قبل تجاوز العديد من الأزمات الدولية التي أثرت على سلاسل التوريدات العالمية أو أسهمت في ارتفاعات في أسعار المواد البترولية، أو أزمات ذات طابع اقتصادي أو سياسي على المستوى الدولي أو الإقليمي، بل وخرج الاقتصاد المصري أقوى من السابق، ولعل أزمة تفشى جائحة كورونا خير دليل على ذلك، حيث حققت مصر مستويات نمو مرتفعة حظيت بأشادات كثير من المنظمات الدولية المعنية بتقييم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث

جهود بعض الدول لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب

شهد العالم في العقد الأخير أزمات اقتصادية متعددة أثرت على الاستقرار الاقتصادي العالمي، ولكن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في عام ٢٠٢٢ تسببت في موجة من التحديات الاقتصادية الجسيمة التي أثرت على معظم دول العالم. تعتبر هذه الأزمة واحدة من أصعب الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، حيث تأثرت أسعار الطاقة، السلع الأساسية، وسلاسل التوريد العالمية بشكل كبير، مما استدعى استجابات سريعة وفعالة من الحكومات والمؤسسات الدولية.

وعلى الرغم من حجم التحديات التي فرضتها هذه الأزمة، إلا أن العديد من الدول قد تبنت استراتيجيات متنوعة ومبتكرة لاحتواء تداعياتها الاقتصادية. وسنتناول في هذه المقدمة بعض الجهود البارزة التي بذلتها دول مختلفة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، متطرقين إلى السياسات المالية والنقدية، التدابير الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الدولي والإقليمي الذي ساهم في التخفيف من وطأة هذه الأزمة على الاقتصادات الوطنية.

وشملت الجهود المبذولة تعزيز الاستثمارات المحلية، تحسين كفاءة سلاسل التوريد، وتقديم الدعم المالي المباشر للأسر والشركات المتضررة. كما لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دورا حيويا في تعزيز التعاون بين الدول للتصدي للتحديات المشتركة. وبالنظر إلى تعقيد وتأثيرات هذه الأزمة، فإن استعراض التجارب المختلفة يتيح لنا فهماً أعمق لكيفية تعامل الدول مع الأزمات الاقتصادية الكبرى وكيفية تعزيز القدرة على الصمود والتعافي الاقتصادي.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا المطلب الى الفروع الاتية:

- **الفرع الأول: الجهود المبذولة من دول أوروبا**
- **الفرع الثاني: الجهود المبذولة من البنك الدولي.**
- **الفرع الثالث: جهود افريقيا (البنك الافريقي) في حل ازمة الغذاء .**
- **الفرع الرابع: جهود المنظمات الدولية.**

الفرع الأول

الجهود المبذولة من دول اوروبا

تطمح أوروبا نحو توفير ٤٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء المولدة محليا من مصادر الطاقة المتجددة في أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠، وقد عملت مفوضية الطاقة الأوروبية خلال عام ٢٠٢١ بهدف تحقيق ٤٠٪ من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، غير أنه بعد الحرب الروسية الأوكرانية حاولت المفوضية الأوروبية رفع النسبة إلى ٤٥٪، إلى جانب ذلك دعم البرلمان الأوروبي استراتيجية الطاقة المتجددة في أوروبا لتعزيز الطاقة فيها ومواجهة انخفاض صادرات الغاز الروسي، وقد رافق هذه الأزمة نقاش

حول قانون جديد يهدف إلى تعزيز الطاقة الخضراء، خصوصا أن الوقود الأحفوري هو المصدر الرئيسي للطاقة في أوروبا، فالمنتجات البترولية تمثل ما يقرب إلى ثلث إجمالي إمدادات الطاقة، ويمثل الغاز الطبيعي نسبة تقارب ٢٤٪، ثم الفحم وأنواع الوقود الأحفوري الصلب الأخرى بنسبة ١٠٪ على مستوى الأمدين المتوسط والبعيد، فانتقال أوروبا إلى الطاقة النظيفة قد يرتبط بما تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تطور مهم في هذا الصدد[١].

وتواجه السيادة الأوروبية مجموعة من المشكلات، وبخاصة ما يتصل بالتبعية الطاقية، مما دفع المفوضية الأوروبية إلى تبني استراتيجية تهدف إلى التخلص من الاعتماد على الطاقة الروسية عبر تدابير قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى، فالمرحلة الأولى مرتبطة بفصل الشتاء الذي يتطلب توفير مخزون مهم من الغاز من خال ملء المنشآت المخزنة للغاز بنسبة تصل إلى ٨٠٪ خلال عام ٢٠٢٢، بينما تهدف التدابير البعيدة المدى إلى التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتسريع وتيرة التحول الطاقي من خال تنويع إمدادات الغاز.

وزيادة الواردات من الغاز الطبيعي المسال وواردات خطوط الأنابيب من الموردين وتخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري على مستوى المنازل والصناعة والاهتمام بالطاقات المتجددة[٢]، كما قدرت المفوضية الأوروبية في إطار خطة" مسرع الهيدروجين "أن ١٥ مليون طن من الهيدروجين المتجدد يمكن أن تحل مكان٢٥ – ٥٠ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الروسي المستورد بحلول ٢٠٣٠، كما يسعى الاتحاد

---

(١) الصمود والتكيف :انعكاسات عام من الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد الروسي"، وحدة الدراسات الروسية، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٣، انظر الرابط التالي : http://tinyurl.com/3kj5v8zv

(٢) د.محمد لكريني : الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقي :السياق والتداعيات، مجلة الافاق استراتيجية . العدد – الثامن، تاريخ – ديسمبر – ٢٠٢٣ , ص ٢٨

الأوروبي في سياساته البعيدة المدى إلى إزالة الكربون عبر مشاريع ممولة بقيمة ٣ مليارات يورو من قبل صندوق الابتكار وصياغة تشريعات تهتم بمشاريع الطاقات النظيفة في بعض المناطق، فضلا عن نشر مضخات الطاقة الشمسية والريحية، خلال الخمس سنوات المقبلة ستصل أوروبا إلى ١٠ ملايين مضخة حرارية مركبة، علاوة على رصد استثمارات في شبكة مرتبطة بالبنى التحتية للغاز والكهرباء، والزيادة في مستوى الطاقة من ٩٪ إلى ١٣٪ بحلول ٢٠٣٠، وخلال هذا العام رفع الاتحاد الأوروبي الطاقة المتجددة من ٤٠٪ إلى ٤٥٪ والطاقة الإنتاجية لهذه الطاقات إلي ١٢٣٦ جيجاوات ساعة، بينما سبق أن وصلت إلى ١٠٦٧ جيجاوات ساعة سنة ٢٠٢١م.

إن الاستراتيجية الأوروبية الرامية نحو التوسع في تسريع استخدام الطاقة المتجددة سيسمح باستقلال الاتحاد الأوروبي عن روسيا وتخفيض الأسعار حسب ما أكدت عليه خطة REPowerEU التي تعتبر برنامجا يهدف إلى تخفيف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا والعمل على جعل اقتصادات المجتمعات الغربية أكثر استدامة وتوفيرا للفضاءات والتحولات الخضراء، كما تم تحويل ٧.٥٪ من أموال الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية إلى مشروعات خطة REPowerEU وأدت الأزمة الطاقية الروسية الأوروبية إلى إعادة النظر في استراتيجية كل من أوروبا وروسيا في التعامل مع الأزمة الطاقية بهدف بحثهما عن بدائل تلبية لمصالحهما، فأوروبا في المرحلة الراهنة تسعى إلى إيجاد بدائل لتزويدها وتنويع إمداداتها بالغاز الطبيعي والتخلص من الطاقة الروسية إلى حين تحقيق أهدافها البعيدة المدى والمتصلة بالطاقات المتجددة في أفق عام ٢٠٣٠، بينما ترمي روسيا إلى البحث عن فضاءات أخرى لتزويدها بالطاقة كما هو الشأن بالنسبة للمنطقة الآسيوية كالصين وغيرها من الفضاءات الأخرى، خصوصا أن أوروبا حاولت التضييق على الاقتصاد الروسي والضغط عليه، ناهيك عن الخسائر التي تكبدتها موسكو جراء حربها القائمة على أوكرانيا[١].

(١) د. محمد لكريني : مرجع سابق، ص٢٩

الفرع الثاني

الجهود المبذولة من البنك الدولي (ازمة الاغذية)

لقد حقق البنك هدفه المتعلق بتقديم ارتباطات بقيمه ٣٠ مليار دولار[١] لصالح الاستجابة في مجال الامن الغذائي وفي الفترة ما بين ابريل وديسمبر ٢٠٢٢ تجاوزت ارتباطات البنك حوالي ١٢ مليار دولار في مجال الامن الغذائي وقد تم تصنيفها في افريقيا وهي من أكثر المناطق تضررا من ازمه الامن الغذائي[٢].

وقد اتاح اكثر من ٢٦ مليار دولار للإجراءات التدخلية قصيره و طويله الاجل في مجال الامن الغذائي في ٦٩ بلدا و منها التدخلات النشطة في ٢٢ من بين ٢٤ بؤره من بؤر الجوع الساخنة والتي حددتها منظمه الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على ان البلدان ذلت الاحتياجات الاكثر الحاحا و منذ ٢٠٢٢ صرف البنك الدولي ٨.١ مليار دولار مقسمه بالتساوي تقريبا بين الاستجابة للازمات و المشروعات البناء للقدرة على الصمود على المدى الطويل وعلى المدى القصير ستقدم مشروعات مثل المشروع الطارق لمكافحه ازمه الأغذية في الكاميرون[٣]

مساعدات غذائية طارئه تصل الى ٩٨٤٩٠ مستفيدا بمسانده من برنامج الأغذية العالمي وبالإضافة الى مسانده الاسر الاكثر احتياجا يمكن لحكومات البلدان المصدرة للسلع الغذائية تحسين الامن الغذائي العالمي من خلال الحد من بعض التدابير مثل حظر تصدير المواد الغذائية وتكديسها وعلى المدى الطويل يمكن للحكومات ان تحدث فرقا هائلا عن طريق اعاده توجيه الانفاق العام على السياسات الزراعية ومسانده نظام غذائي يكون أكثر استدامه وقدره على الصمود بحيث يؤدي الى تحسين الصحة العامة واقتصاد البلدان كوكب الارض بشكل مباشر[٤]

ولقد أصدر السيد شو دونيو shoi donio المدير العام لمنظمه الأغذية والزراعة والسيدة كرستالينا مديره صندوق النقد الدولي والسيد دافيد مالباس david malpassرئيس مجموعه البنك الدولي والسيد دافيد بيرلاى david beasleay المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والسيدة نكوزي اوكونجو لويلا ngozi

---

(١) أحمد نظيف" :طريق أوروبا الطويل إلى" السيادة الاستراتيجية :"كيف ستتخلص القارة من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢ على الرابط التالي : http://tinyurl.com/deuuh5

(٢) تخفيف الإغاق في الصين وحظر النفط الروسي أوروبيًّا :الانعكاسات على سوق النفط العالمي ومنطقة الخليج، مرجع سابق

(٣) كنزى سينج: الامن الغذائى في ظل الحرب الروسية الاوكرانية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ١ يونيو ٢٠٢٢ https://ecss.com.eg/19551

(٤) الاقرار بوجود ازمة غذائية عالمية وضرورة معالجتها مقال منشور في موقع البنك الدولي ١ مايو ٢٠٢٣

okonojo المديرة العامة لمنظمه التجارة العالمية وبيان مشترك والذي يدعون فيه الى مواصلة اتخاذ عاجله التصدي لازمه الامن الغذائي العالمية من اجل:

- انقاذ بوذى.

حيث يحتاج برنامج الأغذية العالمي ومنظمه الأغذية والزراعة الى تمويل عاجل لخدمه الاشخاص الاشد ضعفا على الفور وفي عام ٢٠٢٢ قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه مساعدات غذائية وتغذيه ولعدد قياسي من الاشخاص تجاوزت ١٤٠ مليون شخص بالاستناد الى مساهمات شخصيه بلغا ١٤ مليار دولار امريكي جاء منها مبلغ قدره ٧.٤ مليار دولار امريكي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها و ارسل برنامج الأغذية العالمية اكثر من ٣ مليار دولار امريكي على شكل تحويلات نقديه الى سكان فى ٧٢ بلد و قدم الدعم لبرنامج التغذية المدرسية في ٨٠ بلد بما فى ذلك الى ١٥ مليون طفل من خلال دعم المباشر و الى اكثر من ٩٠ مليون طفل من خلال تعزيز البرامج الحكومية الوطنية للتغذية المدرسية

- تسهيل التجارة وتحسين اداء الاسواق وتعزيز دور القطاع الخاص:

لقد رفعت البلدان بعص التدابير الحظر المفروضة على صادرات القمح و الارز غير ان القيود و تدابير الحظر الجديدة المفروضة على الصادرات ولا سيما الخضار منها تؤثر سلبا على توفير السلع في الاسواق العالمية يمكن تعزيز الامن الغذائي العالمي اذا قامت الحكومات بدعم منتج الأغذية ومستهلكيها على السواء بطريقه ذكيه و هادفه مثلا من خلال تعزيز توفير السلع العامة بطرق تحسن انتاجيه المزارع على النحو مستدان و يمكن ان تستخدم البلدان خطط القسائم الإلكترونية وان تتجنب خطط المشتريات العامة و التوزيع المدعوم الواسع النطاق سواء اكان ذلك في ما يتعلق بالمدخلات الزراعية او المنتجات الزراعية والتي تؤدي الى استبعاد القطاع الخاص

- اصلاح واعاده توجيه الدعم الضار مع الاستهداف الدقيق والكفاءة للوصول الى المستحقين[١]

تأتى معظم استجابات الحماية الاجتماعية العالمية التضخم على شكل اعانات يكون نصفها غير محدد الاهداف وغير فعال ومكلف بالنسبة للحكومات التي تتمتع بصادرات محدودة بالفعل وينبغى توسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان من اجل تعزيز وتطبيق استراتيجيات الحالة الاجتماعية الشاملة والقابله للتنفيذ والمستجيبة للصدمات ولقد ركزت السياسة والاصلاحات التي يدعمها تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الانتقال من التدابير الواسعة النطاق الى المناهج الهادفة بشكل أفضل.

استثمرت منظمه الأغذية العالمية مبلغا قدره واحد مليار امريكي لدعم أكثر من ٤٠ مليون شخص في المناطق الريفية بواسطة تدخلات زراعية حاسمه من حيث توقيتها وركزت هذه الأنشطة بشكل رئيسي

(١) صندوق النقد الدولي التضخم وعدم اليقين ٢٠٢٢.

على البلدان المدرجة في التقرير العالمي عن الازمات الغذائية وعددها ٥٣ بلدا.

وينبغى للبلدان الموازنة بين الاجراءات التدخليه العاجلة القصيرة الاجل و جهود بناء القدره على الصمود على المدى الطويل و في عام ٢٠٢٢ شاركت مجموعه البنك الدولي مجموعه السبع في اجتماع التحالف العالمي للآمن الغذائي بهدف تحفيز الاستجابة الفورية و المنسقه لمواجهه ازمه الجوع العالمية للآمن الغذائي و قد اعد التحالف لوحه البيانات العالمية للآمن الغذائي و التغذوى التي تسهل الوصول اليها للجمهور و التي تتيح المعلومات في الوقت المناسب و اتخاذ القرار على الصعيد الدولي و المحلى للمساعدة في تحسين تنسيق السياسات و الاستجايه المالية للازمه الغذائية.

يعمل الاتحاد الأوربي بصفته شريكا قديما و موثوقا للعديد من البلدان حول العالم من اجل ضمان الامن الغذائي العالمي و بناء انظمه غذائية مرنه سيتم توزيع ٥٠٠ مليون يورو في مخصصات وطنيه من اجل تقديم الدعم المباشر للمزارعين الاكثر تأثرا بتكاليف المدخلات المرتفعة و اغلاق اسواق التصدير و يمكن ان تستكمل بلدان الاتحاد الأوروبي هذا الدعم بنسبه تصل الى ٢٠٠ % بالأصول الوطنية و بالإضافة الى التمويل المعلن عنه خصصت المفوضية الأوروبية بالفعل ١٧٥ يورو كأضافه في المساعدات الإنسانية بدعم من هم في امس الحاجه اليها في اوكرانيا و روسيا[١].

وناتج عن ذلك ركز البنك الدولي على العديد من النقاط لحل ازمه الحرب واهمها:

١. دعم الإنتاج والاستدامة :يتضمن ذلك زيادة الاستثمار في تحديث البنية التحتية للمصانع، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تشريعات السلامة والبيئة لتعزيز الإنتاجية والاستدامة.
٢. تنمية التجارة الدولية[٢]: يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتقليل التحيزات التجارية وزيادة الاستجابة للأزمات العالمية، بما في ذلك معالجة تذبذب أسعار السلع العالمية وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية.
٣. دعم الاستدامة والأمن الغذائي :يشمل تعزيز التعاون بين الحكومات لتوسيع شبكات التحصين الاقتصادي وتعزيز آليات استجابة سريعة للأزمات.

---

(١) موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البيان المشترك ىن الثالث لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)وصندوقي النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الاغذية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ٢ فبراير ٢٠٢٣
https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar

(٢) موقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ٢٠٢٣
https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems

٤. الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية[١]: يتمثل في تعزيز القدرة التحميلة للزراعة والمجتمعات الريفية أمام التحديات البيئية والتغيرات الاقتصادية، وتعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية وتحسين معيشة الأجيال الحالية والمستقبلية. وتشمل هذه الجهود أيضا برامج الغذاء العالمي كاستجابة لأكبر أزمة غذائية في العالم، بتوجيه الدعم إلى الجوانب العالمية والمحلية للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة.

(١) موقع المفوضية الاوروبية اجراء الاتحاد الأوربي والامن الغذائي العالمي ٢٠٢٣
https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar

الفرع الثالث

جهود افريقيا (البنك الافريقي) في حل ازمه الغذاء

"أصدرت البنك الأفريقي للتنمية قرضا بقيمة ٢٧.٤١ مليون دولار لمشروع الزراعة المستدامة (TAAT).ويهدف هذا التمويل إلى زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتعزيزه، وكذلك توفير الدعم لإمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة التي تتكيف مع التحديات التي تواجهها ٣٦ دولة أفريقية معنية بالجفاف، بحلول عام ٢٠٢٥. وتم اتخاذ هذا القرار بناء على تقييم مشترك في أبيدجان قبل إدارة مجموعة البنك في ١٥ جويلية ٢٠٢٢.

ويأتي هذا القرار في سياق السعي الإفريقي لزيادة الإنتاج الغذائي في حالات الطوارئ، حيث قامت البنوك الإفريقية للتنمية بتخصيص ١.٥ مليار دولار لمشاريع التحديات الغذائية في القارة، مع مبادرة تهدف إلى مواجهة أزمة غذائية متوقعة في مناطق مثل منطقة الساحل، والتي تضم إضافة إلى ذلك، تعزيز البحوث الزراعية والتقنيات وتوجيه الإرشادات والدعم الإداري لأكثر من ٢٠ مليون مزارع، وبهدف زيادة الإنتاج الزراعي الإضافي بقيمة ٣٨ مليون دولار، تشمل ١١ مليون دولار من الذرة و ١٨ مليون دولار من الفول السوداني و ٦ ملايين دولار من الأرز و ٣ ملايين دولار من فول الصويا، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار، خلال السنة القادمة[١]".

وافقت إدارة البنك التنموي الأفريقي "أفريكسم" على إطلاق برنامج تسهيل التجارة الأفريقي بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي لدعم مكافحة أزمة الجفاف والجوع في أوكرانيا، وهو برنامج يهدف أيضا إلى تعزيز الاستدامة التي اتخذتها البنوك لإدارة آثار الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية.

بالإضافة إلى ذلك، وافق الاتحاد الأفريقي والبنك على زيادة تمويل قيمته ٦.٥ مليار دولار أمريكي لتعزيز الاستجابة لأزمة الجفاف في أوكرانيا. بالإضافة إلى التسهيل، سيشترك البنك في العمل مع لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNECA) والمفوضية الأفريقية (AUC) وأمانة اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) لتعزيز التنسيق في تسريع عمليات الإنتاج والاستثمار لتحقيق الأولويات الإنتاجية في أفريقيا، بهدف تعزيز القدرة على التعامل مع تحديات الجفاف في المنطقة[٢]

---

(١) موقع منظمة الغذائية والزراعة الامم المتحدة حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم منظمة الاغذية والزراعة الامم المتحدة روما ٢٠١٨

(٢) د. ليلى لعجال : تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي الأفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات استراتيجية وامنية، تاريخ – ٢٠٢٣ , ص٧٣

الفرع الرابع

جهود المنظمات الدولية

دعا الأمين العام للأمم المتحدة الجهات المعنية بمكافحة الجوع والأمن الغذائي (السلطات) في إطار مجموعة البنك الدولي إلى التحرك في استجابة سريعة لأزمة الجوع المتوقعة في المستقبل نتيجة لتدهور الأوضاع بسبب الحروب في أوكرانيا، وارتفاع الأسعار إلى مستويات خطيرة والتحديات المتزايدة على الأمن الغذائي الضعيف بالأصل في كل من أفريقيا وآسيا، ودعا إلى توحيد الجهود على المستوى العالمي لمساعدة الحكومات في "التصدي لهذه التحديات، مما يمكنها من تجنب الانخفاضات الكبيرة في أسعار الأغذية وتعزيز الثقة في الأسواق العالمية."

وذكرت الأمم المتحدة أن الإنفاق العام على الأغذية بلغ ١٨٣ مليار دولار أمريكي يمثل زيادة بنسبة ٦٨ في المئة عن الأمانة السابقة بغرض تعزيز القدرة على الاستجابة في الدول المعنية بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. مايو ٢٠٢٢

تكبست الأمم المتحدة بفعل زيادة الأموال المطلوبة لمواجهة ما يعتقد على مستوى العالم أنه نقص في الإمدادات الغذائية بنسبة تصل إلى مليار ونصف دولار من الاحتياجات الإجمالية البالغة ٢.٤ مليار شخص[١].

وتحتاج الأمم المتحدة إلى مزيد من التمويل العاجل لمواجهة الحرج الفوري على الغذاء والاحتياجات الأساسية في المناطق الفقيرة والمتضررة والتي ينظر إليها على أنها ذات أهمية خاصة، بما في ذلك على سبيل المثال السبل الفورية للنجاة ودعم الإنتاج الغذائي في المناطق التي تعاني من نقص فيها. قال Rein Paulsen، رئيس مكتب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ والمجاعة، في تصريحات: "في حالات الطوارئ التي تقوم بها الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية، فإن التعافي في بعض الأحيان يعني الفارق بين الحياة والموت للأفراد. في وجه الأزمة الاقتصادية التي شهدناها في العام الثاني للجائحة، لم يكن النجاح السريع مضمونا، حيث يعاني الناس من الجوع الحاد والفقر والتشرد، بل وتتدهور الحالة لدرجة تهدد الحياة. من الضروري الاستثمار في القدرات الطبيعية وتعزيز التسليم المحلي للمساعدات الاستجابية والإعادة الإعمارية لتحقيق المرونة في الرد على الأزمات وإصلاح النظم التجارية[٢]".

وأشار البنك الدولي إلى أنه من الضروري استجابة بكل الوسائل المتاحة لطبيعة الأزمة والتحديات

---

(١) د. ليلى لعجال، مرجع سابق، ص ٧٤

(٢) موقع منظمة الأغذية الامم المتحدة، موقع سباق.

في القطاع الغذائي العالمي مثل التغذية والتكنولوجيا والزراعة[١]، وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك الدولي على إتاحة المساعدة السريعة للتعافي الطويل الأجل بوجه عام من خلال تعزيز السيولة والحوكمة المؤسسية للمساعدات والاستجابات المالية للأزمات وإصلاحات السياسات التجارية[٢].

(١) د. ليلى لعجال، مرجع سابق، ص٧٥

(٢) صندوق النقد الدولي التضخم وعدم اليقين ٢٠٢٢

الخاتمة:

تؤكد التحليلات والدراسات أن الحروب الدولية لها تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد المصري. تتجلى آثار هذه النزاعات في تعطل سلاسل الإمداد، وزيادة أسعار السلع الأساسية، وتصاعد معدلات التضخم، وتدهور الأوضاع المالية العالمية. تتسبب النزاعات المسلحة في تقلبات حادة في الأسواق المالية وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في الدول المتأثرة، مما ينعكس سلباً على الأنشطة التجارية والاستثمارية

وعلى الصعيد المصري، يظهر تأثير الحروب الدولية في عدة جوانب، بما في ذلك زيادة تكاليف استيراد السلع الأساسية مثل القمح، وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية، وصعوبات في تحقيق الأمن الغذائي. كما تؤدي الحروب إلى ضغوطات على الميزانية العامة وتزيد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

وتمثل الحرب الروسية الأوكرانية أحد أبرز الأحداث الجيوسياسية التي أثرت بشكل عميق على الاقتصاد العالمي، ولا سيما على الاقتصاد المصري. فقد أثرت النزاعات العسكرية بين هاتين الدولتين على سلاسل الإمداد العالمية وأثارت تقلبات كبيرة في الأسواق المالية والطاقة، مما أدى إلى زيادة الأسعار وتفاقم الأزمات الاقتصادية في العديد من البلدان.

فعلى الصعيد العالمي، أدت الحرب إلى صدمات كبيرة في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، مما ساهم في رفع تكلفة الإنتاج والمعيشة. وقد شهدت الأسواق العالمية تذبذبات حادة في أسعار النفط والغاز، مما أثر بشكل مباشر على التكاليف التشغيلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الاضطرابات في سلاسل الإمداد في نقص المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أسعارها، مما زاد من معاناة الدول المستوردة للغذاء.

أما على الصعيد المصري، فقد انعكست آثار الحرب الروسية الأوكرانية بوضوح على الاقتصاد الوطني، حيث شهدت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار السلع الأساسية مثل القمح، الذي تعد روسيا وأوكرانيا من أبرز مورديه. كما تدهورت القيمة الشرائية للجنيه المصري وزادت الضغوط التضخمية، مما أثر على مستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي. تواجه مصر أيضاً تحديات في تنويع مصادر استيرادها وتوسيع إنتاجها المحلي لمواجهة هذه الأزمات.

وللتعامل مع هذه التأثيرات، يتطلب الأمر استراتيجيات شاملة تشمل تحسين الاستقلالية الاقتصادية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتنوع مصادر الاستيراد، وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية. كما أن بناء شراكات اقتصادية قوية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية والرقابة على الأموال العامة تعد

ضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. كما يتوجب على السياسات الاقتصادية في مصر أن تتكيف مع المتغيرات العالمية، وتفعيل أدوات رقابية وشفافية لتحسين إدارة الموارد المالية وتفادي الأزمات المستقبلية.

وفي النهاية يتضح أن التكيف مع تأثيرات الحروب الدولية يتطلب تضافر الجهود على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال تطبيق سياسات مرنة ومستدامة قادرة على تعزيز المرونة الاقتصادية والتقليل من المخاطر المرتبطة بالنزاعات العالمية، وأن الحرب الروسية الأوكرانية قد أبرزت أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني استراتيجيات فعالة تتناول مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية. إن التفاعل الإيجابي مع هذه الأزمة، من خلال التخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات الاقتصادية، يمكن أن يساهم في تقليل تأثيراتها السلبية وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات العالمية.

أولا: النتائج:

وقد توصلت الى عدة نتائج وهي كالاتي:

- كانت تطورات الحرب في أوكرانيا سريعة، وآثارها الإنسانية صادمة للجميع. من المؤسف أن هذه الحرب تركت تداعياتها على الأمن القومي للعديد من الدول، بما في ذلك مصر، بالإضافة إلى بعض بلدان المنطقة القريبة من أوكرانيا وروسيا باعتبارهما شركاء تجاريين. لذلك، فإن آثار الحرب ستكون ملموسة على جميع الدول بلا استثناء، حتى وإن كانت بدرجات متفاوتة على اقتصاد الدولة المصرية.
- استطاعت روسيا ان تتحدى العالم الغربي وتستمر في الحرب وذلك راجع لاستخدامها للسلاح الطاقي الذي اعطاها قوى استراتيجيه مهم. ومن هنا يمكن القول ان العامل الاقتصادي يعطي لاي دوله قوه اقليميه واستراتيجيه مهمه فعلى اي دوله بناء اقتصادها بناء على ما تملكه من امكانيات طبيعية وبشريه واستغلالها الاستغلال الامثل وعدم التبعية لاي دوله.
- تعتمد العديد من دول العالم على تلبية احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا. إذ تعتمد خمسون دولة على الأقل على الدولتين لتأمين ما لا يقل عن ٣٠٪ من احتياجاتها من القمح. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد عدد كبير من الدول على واردات الأسمدة من روسيا.
- تلعب روسيا وأوكرانيا دورا كبيرا في التجارة الدولية، خاصة في مجال الحبوب. تساهمان بنسبة ١٤.٦٪ من صادرات الحبوب العالمية، و٣٠٪ من صادرات القمح، و٥٢٪ من زيت عباد الشمس. كما تشكل صادرات الطاقة من هاتين الدولتين أكثر من ١٠٪ من السوق العالمية.
- تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً محورياً في التجارة الدولية كمنتجين ومصدرين للسلع الاستراتيجية، مما أدى إلى تأثير الحرب على ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، وتأثير ذلك على أوروبا،

والغرب، والشرق الأوسط، بما في ذلك مصر.

- كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن أهمية متغير الطاقة كأداة ناعمة في السياسة الخارجية للدول الفاعلة على الساحة الدولية. بالإضافة إلى دورها في استقطاب القوى العالمية، أصبحت الطاقة أداة رئيسية في الصراع الدولي الحالي، خاصة بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- بقيت اوروبا لفتره طويله رهينه النفوذ الروسي فيما يتعلق بأمن الطاقة نتيجة التوظيف السياسي الروسي لورقه الطاقة كأداة ضغط على اتحاد الاوروبي بهدف مواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا يمكن للدول الكبرى التي تمتلك موارد اقتصاديه وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي ان تستخدم الطاقة كوسيله سياسيه للتأثير على البلدان الأخرى.
- يعد امن الطاقة من اهم القضايا المحورية الرئيسية الحاكمة لمصار العلاقات الروسية الأوروبية حتى قبل بدأيه الحرب الروسية الأوكرانية فبراير ٢٠٢٢
- ارتفاع اسعار النفط والطاقة اثر على ارتفاع الاسعار وحدوث موجات تضخميه عالميه الا انه على الجانب الاخر نلاحظ ان الدول المصدرة للنفط حصلوا على مكاسب كبيره من ناحيه أخرى.
- دول الشمال الافريقي ومنهم مصر هما اكثر الدول تأثرا بالحرب وارتفاع التضخم العالمي لانهم دول كثيفه السكان وتعتمد بشكل اساسي على الاسترداد من وكرانيا.
- ادت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل القمح، مما جعل العديد من الدول تواجه صعوبة في تلبية احتياجاتها من هذه المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل رئيسي من روسيا وأوكرانيا. وقد أصبح الأمن الغذائي مهدداً في العديد من بلدان العالم نتيجة لذلك.
- اظهرت الدراسة الى ان الازمه الروسية الأوكرانية كان لها تأثير كبير على معدلات التضخم في مصر حيث ارتفع معدل التضخم بشكل كبير في قطاع الغذاء والمشروبات بسبب ارتفاع اسعار القمح والحبوب بشكل عالمي.
- تمثل السياحة الروسية والأوكرانية نسبه كبيره من السياحة الوافدة لمصر سوف تتأثر ايرادات السياحة بسبب هذه الازمه مما سيكون له اثر سلبي على ميزان المدفوعات
- تأثر قطاع السياحة في مصر بالتراجع في الايرادات لانخفاض عدد السائحين وانشغال الفنادق وذلك لان روسيا واوكرانيا مصدرين اساسيين للتدفق السياح الاجانب من مصر وهم يمثلوا حوالي ثلث السياح الوافدين الى مصر.
- أظهرت الدراسة أن الأزمة الروسية الأوكرانية أثرت سلباً على المناخ الاقتصادي العام في مصر، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية.
- تعتبر مصر مستورد صافي للطاقة وفي ظل ارتفاع اسعار الطاقة بسبب الازمه فسوف يكون للازمه

تأثيرا سلبيا على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

- عند اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، رفضت إيران فكرة احتلال دولة أخرى، مثلما حدث مع روسيا وقبرص، على أساس مطالب إقليمية. اعتبرت إيران أن هذا قد يشجع القوى الكبرى مثل روسيا وأمريكا على التعدي على أراضيها. وأشارت إيران إلى أنها لا تملك اتفاقات كاملة مع جيرانها بشأن ترسيم الحدود أو أوضاع الأقليات، مما يبرز مصالحها الخاصة في هذا السياق. ورفضت إيران استخدام الاحتلال لتحقيق أهداف إقليمية، وعرضت بدلاً من ذلك وساطتها بين الأطراف المتحاربة لمحاولة حل النزاع سلمياً.
- لم تنجح إيران في استخدام الحرب كوسيلة للضغط على الغرب لإجباره على توقيع اتفاق نووي جديد. ومع ذلك، استطاعت أن تبرز كبديل محتمل للغاز الروسي إلى أوروبا بعد فرض العقوبات على روسيا.
- قامت مصر باتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والتعاون مع عدد من الدول على المستويين الدولي والعربي لمواجهة تداعيات هذه الحرب. وتدعم مصر جهود المجتمع الدولي لتجاوز آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- اشارت الدراسة الى ان الازمه الروسية الأوكرانية كانت فرصه للحكومة المصرية للعمل على تحسين البنيه التحتية الاقتصادية والتعليمية الصحية والاجتماعية في البلاد حيث يمكن ان يسهل ذلك على تعزيز نمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- لا يمكن تصنيف الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها حربا تقليديا ثنائيه بين كلا من روسيا واوكرانيا بل هي حرب تسعى من خلالها اوكرانيا الى هويه جديده من خلال تقاربها مع الغرب وسعيها للانضمام للعضوية كل من حلف الناتو وكذلك الاتحاد الاوروبي الامر الذي ادى الى مواجهه روسيا في تنافس مع القوى العظمى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية.
- قدمت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للدول العربية لإعادة ترتيب استراتيجياتها الوطنية، مع التركيز على الاعتماد قدر الإمكان على مواردها المحلية في محاولة لتلبية الجزء الأكبر من احتياجاتها، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية المهمة مثل الحبوب. كما تسعى هذه الدول إلى تنويع الأسواق التي تستورد منها هذه السلع، وذلك للحفاظ على أمنها الغذائي من التهديدات المحتملة.
- من المتوقع أن تنتهي الحرب الروسية الأوكرانية في النهاية، لأن السلام هو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه العلاقات الدولية. وقد أدركت روسيا أن هذه الحرب بدأت تستنزف قدراتها العسكرية من خلال إطالة أمدها. بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود دولية مثل المبادرة الصينية ومساعي الأمم

المتحدة التي تدعو طرفي النزاع إلى إنهاء الحرب.

ثانيا: التوصيات:

- من الضروري تعزيز التعاون بين مصر والدول العربية، وخاصة دول الخليج، في المجال الاقتصادي لمواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية. ينبغي تنسيق هذا التعاون ضمن إطار جامعة الدول العربية لضمان تحقيق نتائج فعالة على المستويين العربي والإقليمي. من الضروري أيضا تفعيل مشروعات استثمارية تعاونية لمواجهة تداعيات الحرب على الاقتصاد المصري.
- من الضروري التركيز على بناء علاقات سياسية متوازنة مع أطراف الصراع في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وذلك للقيام بدور الوساطة في تهدئة النزاع. يجب دعم الجهود الدولية الرامية إلى وقف الحرب، تمهيداً للتوصل إلى اتفاقيات سياسية وأمنية تحقق مصالح الأطراف الدولية المعنية، وتحد من تداعيات النزاع على المجتمع الدولي، وتسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- لابد من احتواء الازمه الاقتصادية بإصلاح سياسي شامل فلا يمكن الفصل بين الملفين الاقتصادي والسياسي لان الاصلاح الاقتصادي يبدا من المصالحة المجتمعية واجراء اصلاح سياسي حقيقة إطلاق الحريات العامة ورفع القيود عن القطاع الخاص ووقف الاحتكار.
- لابد من تعزيز الامن الغذائي عن طريق تنويع مصادر الامدادات الغذائية في تقليل الاعتماد على الدول المصدرة الرئيسية من خلال البحث عن مصادر جديده ومتنوعة للسلع الأساسية، وزيادة الانتاج المحلي وذلك بتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وتحسين التقنيات الزراعية لزياده الانتاج المحلي وتقليل الفجوة بين العرض والطلب، وايضا لابد من تخزين الاحتياطيات عن طريق بناء مخزونات استراتيجيه من السلع الأساسية لضمان توفيرها خلال الازمات
- لابد من تعزيز الامن الطاقي عن طريق تنويع مصادر الطاقة بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، وتحسين كفاءه الطاقة عن طريق تشجيع برامج تحسين كفاءه استخدام الطاقة في مختلف القطاعات لتقليل استهلاكها، وايضا لابد من تنويع طرق الاسترداد عن طريق تنويع مصادر استرداد النفط والغاز من دول مختلفة لتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات في اسواق الطاقة العالمية.
- لابد من تحسين التعاون الدولي عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي ببناء شركات اقتصاديه مع دول اخرى لتبادل الموارد والخبرات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وكذلك ايضا تفعيل اتفاقيات تجاريه عن طريق توقيع اتفاقيات تجاريه جديده مع الدول المتعددة لتوزيع الاسواق وتخفيف التأثيرات

السلبية للحروب.

- يجب على الدول أن تتبنى مبدأ الحيطة وتجنب الضغوطات الأمنية أو السياسية التي قد تؤثر على الجانب الاقتصادي. من الضروري إقامة شراكات اقتصادية قائمة على التنوع بين الأطراف، وإنشاء شبكات خاصة لتحويل الأموال تعمل بكفاءة، وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعد على تقليل تأثير الأزمات.
- يتطلب حل الازمه الاقتصادية شفافية من اجهزه الدولة بدأيه من الاعتراف بالأزمة مسبباتها والكشف عن اوجه الانفاق على المشروعات القومية الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة والبنية التحتية والطرق والجسور مرورا بدعم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مراقبه اداء الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة والحفاظ على المال العام ومعرفه احدث المعلومات عن كل الاكتشافات النفطية والغازية في البحر المتوسط والصحراء الغربية والشرقية للبلاد.
- لابد من استمرار في تشجيع البحوث العلمية والدراسات الفنية المتعلقة بمحصول القمح وخاصه التي تتعلق بأصناف جديده من هذا المحصول ولا سيما إذا كانت موفره لاستهلاك المياه
- العناية بإنتاج وتوزيع التقاوي عالية الإنتاجية على المزارعين من توفير كل الامكانيات اللازمة التي تساعد هؤلاء مزارعين على تحسين ممارسات الإنتاجية والعناية بمحصول من البداية وحتى الحصاد.
- استمرار التوسع في المساحات المزروعة بالحبوب، وخصوصاً القمح، يعتبر أمراً حيوياً في ظل الخطوات الجادة التي اتخذتها الدولة. يشمل ذلك التوسع الأفقي من خلال مشاريع مثل مشروع المليون ونصف مليون فدان ومشروع الدلتا الجديدة، بالإضافة إلى مشروعات أخرى تهدف إلى تعزيز وتنمية القطاع الزراعي.
- لابد تفعيل دور الإرشاد الزراعي يشمل توعية المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لزيادة الكفاءة الإنتاجية. كما يقع على عاتق المرشدين الزراعيين مسؤولية توعية وتدريب المزارعين على كيفية التعامل مع الأصناف الجديدة من القمح، خصوصاً في ما يتعلق بخدمة المحصول، لضمان تحقيق أقصى استفادة منها.
- لابد من توسيع زراعة القمح محلياً للوصول إلى نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي، مثل تحقيق نسبة ٧٠٪، مقارنة بالنسبة الحالية التي تبلغ ٤٤٪. كما يجب زيادة المخزون المحلي لضمان استقرار إمدادات القمح.
- تنويع مصادر استيراد القمح والسلع الغذائية بصفة عامة، لضمان تقليل تأثير الصدمات الخارجية على الأمن الغذائي المصري.
- يقترح الباحث ضرورة البحث عن بدائل للقمح في صناعة رغيف الخبز، مثل الشعير والشوفان

والذرة والحنطة، بالإضافة إلى العمل على تغيير ثقافة المجتمع لتعزيز التنوع الغذائي.

- من الضروري التفكير بجدية في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية. يجب العمل على تجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها الناتجة عن الحروب أو التوترات الحالية أو المحتملة.
- لابد من تحفيز الصادرات المصرية يعد أيضاً أمراً أساسياً، وذلك من خلال تنويع الصادرات، وتحسين جودة المنتجات، وتوفير الدعم اللازم للصادرات لتعزيز العملة المحلية والحد من تأثير الأزمة على معدلات التضخم.
- لابد من تكثيف الانتاج المحلي وتطويره والاهميه القصوى للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة وعلاج الفجوة والتمويلية والحد من عجز الميزان الجاري وزياده الصادرات والحد من الواردات والعمل على تنميه موارد النقد الاجنبي بعيدا عن دائرة الاقتراض وتفعيل مبدا وحده الموازنة.
- لابد من الترويج السياحي في الاسواق البديلة للسوق الروسي والاوكراني لجذب سائحين جدد-
- من الضروري تطوير قطاع الخدمات كقطاع السياحة والتركيز على الوافدين من دول اكثر استقرار وتوفير بيئة مناسبه وامنه لجذب المزيد من السياح كوسيله لزياده الاحتياط الأجنبي.
- لابد من التوسع في استخدام الغاز الطبيعي سواء في النقل او الصناعة او الاستخدام المنزلي لأنه متوافر محليا كما انه يعتبر اقل تلويثا مقارنه بالفحم والبترول.
- من الضروري الاستفادة من ازمه الطاقة في اوروبا وذلك من خلال زياده صادرات الغاز المصري الى الاسواق الأوروبية.
- من الضروري تحسين البنية التحتية الاقتصادية في مصر من خلال تعزيز الاستثمارات في الصناعات الأساسية، وتحسين البنية اللوجستية والنقل والطاقة، بهدف التخفيف من تأثير أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في المستقبل.
- يجب تحفيز الاستثمارات الأجنبية في مصر من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين، وذلك للحد من تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري
- لابد من تحسين الإدارة الاقتصادية في مصر وذلك بتعزيز الشفافية والحكومة الرشيدة، وتحسين إدارة الديون العامة، والتحكم في الإنفاق الحكومي، وذلك لتخفيف تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المستقبل
- لابد من بناء استراتيجيات استجابة للازمات عن طريق وضع خطط طوارئ وذلك بتطوير خطط طوارئ للتعامل مع الازمات الاقتصادية تشمل جميع السيناريوهات المحتملة وتحديد الاجراءات

المطلوبة وكذلك ايضا تعزيز قدرات التكيف عن طريق تحسين القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة من خلال تدريب القوى العاملة وتطوير المهارات اللازمة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أحمد نظيف: "طريق أوروبا الطويل إلى "السيادة الاستراتيجية": كيف ستتخلص القارة من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٧ على الرابط التالي: http://tinyurl.com/deuuh5

٢. (ألفريد كامر وآخرون ٢٠٢٢(، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي.

٣. (جمال الكشكي٢٠٢٢(، مبادرات العرب لإنقاذ العالم، صحيفة البيان الإمارتية

٤. (خالد محمود،٢٠٢٢(، الثوابت والمتغيرات المصرية في أزمة أوكرانيا

٥. (خالد محمود،٢٠٢٢(، وساطات عربية للأزمة الأوكرانية: حدود الممكن والمتاح

٦. (فتحية الدخاخني،) ٢٠٢٢(، الجامعة العربية .. للوساطة في حل الأزمة الأوكرانية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

٧. ا. م. د/ حسين علي عويش، م. م ساره صالح مهدي : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في العراق، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية ، جامعه ذي قار ، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد.

٨. ا/سامه ابو رشيد :الازمه الاوكرانية ،اعاده بعث الحرب الباردة ،المركز العربي الأبحاث والدراسات السياسية، قطر ،٢٠٢٤.

٩. ابو رشيد اسامه: الازمه الأوكرانية، أمريكا اعاده بعث الحرب الباردة، قطر ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مارس ٢٠١٤.

١٠. أ/ شيماء عبد الصبور: أفاق و محددات الوساطة العربية في الحرب الروسية الاوكرانية ,مجلة الافاق العربية و الاقليمية , تقرير , العدد الثاني – عشر , تاريخ – ٢٠٢٣.

١١. أحمد ثابت، "العرب وإيران . هيمنة الأمن وفراغ القوة"، من كتاب، "حتى لا تنشب حرب عربية . عربية أخرى"، مركز البحوث الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١٢. أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة "أزمة الخليج . الأبعاد الإقليمية والدولية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٦ . ٢٠ يناير ١٩٩١.

١٣. ألفريد كامر وآخرون ٢٠٢٢،الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي.
١٤. أنتوني كوردسمان، "بعد العاصفة"، ترجمة محمد عبدالحليم أبو غزاله، دار الهلال، القاهرة.
١٥. جلال عبدالله معوض، "الجديد في العلاقات التركية . العربية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
١٦. جلال عبدالله معوض، "مصر وأمن الخليج"، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
١٧. حسن أبو طالب، "تصور دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج"، ندوة "مصر وأمن الخليج بعد الحرب"، في الفترة (٢٧ . ٣٠ ديسمبر ١٩٩١).
١٨. حسن نافعة، "الأولويات المتغيرة للعالم العربي"، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
١٩. حسن نافعة، "الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة . الوطن العربي والمتغيرات العالمية"، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
٢٠. حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحميمية لموضع الاربن ومستقبل الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المجمة المصرية لمبحوث الزارعية، ٢٣١٤
٢١. د /علي صالح احمد حمدان :هل تكون الازمه الأوكرانية شراره للحرب العالمية الثالثة ،على موقع اسبار، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١.
٢٢. د/ فاطمة سيد عبد الغفار: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية- الأوكرانية بالتطبيق علي الاقتصاد المصري، المعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج، مجلة البحوث المالية والتجارية ،مجلد٢٥ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٢٤. رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/.
٢٣. د/ احمد جلال محمود عبده: السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجله كليه السياسة والاقتصاد، العدد السادس_ أكتوبر ٢٠٢٢جامعه السويس.
٢٤. د/ اشرف يونس: المخاطر و التحديات العالمية و اثرها على الامن الغذائية في مصر، مجلة الامن القومي و الاستراتيجية، العدد – الاول , السنة –الاولى , التاريخ – يناير – ٢٠٢٣.
٢٥. د/ بشير نافع :الازمه الاوكرانية تفجير الصراع على اوروبا من جديد، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠١٤.
٢٦. د/ بللوش أمير، بوشناقة شمسه :الصراع الامريكي الروسي في ظل الازمه الأوكرانية ،مجله الدفاتر والسياسة والقانون ،المجلد ١١،العدد١٣ ،٢٠٢٢/١/٥.

٢٧. د/ داليا محمد ابراهيم :الحرب الروسية الاوكرانية وانكشاف امن الطاقة الاوروبي ، مجله السياسة الدولية ،المجلد ٥٧، العدد ٢٢٩ ،يوليو ٢٠٢٢.

٢٨. د/ رانيا محمد عناني :التداعيات الإقليمية والدولية للنزاع الروسي الاوكراني ،جامعه عين شمس ،كليه الحقوق ، المجلة المصرية للقانون الدولي ،المجلد ٧٩، لسنة٢٠٢٣.

٢٩. د/ سوزي رشاد :امن الطاقة ومحولات روسيا لفرض النفوس الدولي ،جامعه بني سويف ،كليه السياسة والاتصالات ،مجله السياسة والاقتصاد ،العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢.

٣٠. د/ صفاء صابر خليفه :تداعيات امن الطاقة الاوروبي على بنيه المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية ،جامعه الإسكندرية ،كليه الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة ، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث ،يوليو ٢٠٢٣.

٣١. د/ ضياء رشوان :رئيس الهيئة العامة الاستعلام ،مصر ونظام الاقتصادي العالمي الجديد ،افاق آسيوية ،الهيئة العامة للاستعلام، العدد الثاني عشر، لسنه ٢٠٢٣.

٣٢. د/ عمر جمال شاور : "في ظل تزايد تعقيد الأزمة الأوكرانية– هل بات الاجتياح الروسي لأوكرانيا وشيكا ؟"، المركز الديمقراطي العربي، فبراير ٢٠٢٢.

٣٣. د/ عيد رشاد عبد القادر : الاثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد المصري، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٢٧.

٣٤. د/ فراس عباس هاشم :ايران والحرب الروسية الأوكرانية المحددات وفرص التوظيف ،مجله مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي ،برلين المانيا ،العدد ١٦ المجلد ٤ ،حذران ٢٠٢٢.

٣٥. د/ ليلى لعجال تأثير الحرب الروسية الاكوراتية على الامن الغذائى الافريقى

٣٦. د/ ليلى لعجال: تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي الأفريقي, مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات استراتيجية و امنية , تاريخ – ٢٠٢٣.

٣٧. د/ محفوظ عبد الرسول: امن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية :قراءه وفق نظريه الاعتماد المتبادل، مجله المستقبل العربي ،العدد ٤٦٤ ،اكتوبر ٢٠١٧.

٣٨. د/ محمد عطا الله ،دور الامم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية، افاق آسيوية البحوث والدراسات ،الهيئة العامة للاستعلام ،العدد الثالث عشر.

٣٩. د/ محمد علي الخوري: الحرب الروسية الاوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، ابو ظبي الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٢.

٤٠. د/ محمد لكريني : الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقي :السياق والتداعيات ،جامعه ابن زهر، المغرب كليه الحقوق ،ايت مول ،آفاق استراتيجيه العدد الثامن ،ديسمبر ٢٠٢٣.

٤١. د/ منال ،هاني: "الحرب الروسية علي أوكرانيا وأثرها علي الاقتصاد العالمي :الواقع والدروس المستفادة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،مجلد٢٥،العدد٢.
٤٢. د/احمد تاج الدين: انماط الأسلحة الحديثة في الحرب الروسية الأوكرانية سلسله تقديرات مصريه، القاهرة- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٩،السنه الثالثة، ابريل٢٠٢٢.
٤٣. د/احمد قاسم حسين و اخرون، أزمة أوكرانيا: كيف ينظر اليها العرب، و لماذا تباينت مواقفهم منها؟ سلسلة تقارير، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢).
٤٤. د/أماني، غادة غالب: نضال الشعوب الثأثرة، نماذج حول العالم، مركز المصري للدراسات والعلومات،٢٠١٣.
٤٥. د/جمال صدوق :البعد الطاقوى في الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا ،مذكره ماستر، جامعه محمد بوضياف المسيلة :كليه الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٧/ ٢٠١٨.
٤٦. د/حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحميميه لموضع الأرين ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٢٠١٤.
٤٧. د/خالد غريبي: تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية علي الأمن الغذائي الإفريقي ،جامعة الشهيد الشيخ العربي السبتي -تسبه، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
٤٨. د/خالد غريبي: تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائي ،جامعه الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسه-، كليه الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣.
٤٩. د/صفاء ابراهيم الموسوي: الموقف الايراني من الحرب الروسية الأوكرانية واعاده الاستراتيجية ، مجله مدارات إيرانية، العدد ١٦ ،المجلد ٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا ٢٠٢٢.
٥٠. د/علي الصباح صابر: الأزمة الروسية الأوكرانية (الأسباب والتداعيات)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد٢٠٢٢،٣٥.
٥١. د/عماد عبد العليم معوض الرصيف تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن القومي المصري، اكاديمية ناصر العسكرية، مجله كليه السياسة والاقتصاد ،العدد ١١، يناير ٢٠٢٤.
٥٢. د/غاندي سليمان هندي :اثر العامل الاقتصادي في صناعه القرار السياسي في روسيا ،اطروحة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية ، سوريا جامعه دمشق، تاريخ النشر ٢٠١٧.
٥٣. د/قليل مفيدة ،بوالصواف حكيمه :تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي العالمي- دراسة حاله بعض الدول العربية -،جامعه محمد الصديق بني يحي - جيجل ،كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، السنه الجامعية ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.
٥٤. د/محمد جابر عبد الحميد البلتاجي :تأثير الأزمة الروسية الأكرانية علي معدلات التضخم في

مصر "دراسة تحليلية تطبيقية "،جامعة المنصورة ،كلية الحقوق.
٥٥. د/محمد جاسم حسين الخفاجي: روسيا ولعبه الهيمنة على الطاقة رؤيه في الادوار والاستراتيجيات الأردن، دار امجد للنشر والتوزيع ط ١، ٢٠١٩.
٥٦. د/محمود عبد العاطي :عوده النفود الروسي في اوروبا الشرقية، مجله السياسة الدولية، العدد ١ ،مركز الاهرام ،مصر ،٢٠١٠.
٥٧. د/ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين ،لبنان ،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٣.
٥٨. د/نظير محمد أمين : التداعيات الإقليمية والدولية القرم ، مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١٠ ، ٢٠١٤.
٥٩. د/نعيم جاسم محمد، مريم جاسم نعمه :موقف ايران من الحرب الروسية –الأوكرانية ٢٠٢٢ ،جامعه بابل ،كليه التربية للعلوم الإنسانية ، مجله كليه التربية للبنات للعلوم الإنسانية ،العدد ٣٣ ،السنة السابعة عشر، ٢٠٢٣.
٦٠. د/يمينة أومنية :تداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية علي الأمن الطاقوي الأوروبي ٢٠٢٢–٢٠٢٣،جامعة تبري وزو –مولود معمرى ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
٦١. داليا يسرى وآخرون، روسيا وأوك ا رنيا من الأزمة إلى الحرب، المركز المصري لمفكر والدراسات الاستارتيجية،
٦٢. سامية سامى، الأزمة الروسية الأوكرانية حدود التأثير عمى قطاع السياحة المصرية، مركز . المعلومات واتخاذ القرار، ٢٣٢
٦٣. عباس النصراوي، "الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ . ٢٠١٠"، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٦٤. عبدالمنعم سعيد، "حرب تحرير الكويت والفكر العربي"، دار الشروق، ١٩٩٣.
٦٥. فؤاد حسن،)مارس، ٢٠٢٢(، الأزمة الأوكرانية: أين تقف الدول العربية في التوتر بين روسيا والغرب؟، شبكة فرانس ٢٤
٦٦. كنرى سينج: الامن الغذائى فى ظل الحرب الروسية الاوكرانية المركز المصرى للفكر و الدراسات الاستراتيجية ١ يونيو ٢٠٢٢ https://ecss.com.eg/19551
٦٧. د.محمد لكريني الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقي :السياق والتداعيات
٦٨. محمد السعيد إدريس، "إيران والأمن الإقليمي في الخليج العربي"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي

الثاني عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨.

٦٩. محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج من منظور الاقتصاد السياسي"، من كتاب، "الغزو العراقي للكويت".

٧٠. محمد السيد سعيد، "نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج"، كراسة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسة إستراتيجية الرقم (١)، يناير ١٩٩١.

٧١. محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول . قلق الهوية وصراع الخيارات"، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧.

٧٢. مصطفى علوي، "مصر والنظام العربي بعد حرب تحرير الكويت"، من كتاب، "حرب تحرير الكويت والسياسة المصرية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهر، ١٩٩٢.

٧٣. منى مصطفى البرادعي، "النظام النفطي العالمي الجديد وانعكاساته على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم لمؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي"، الذي عقد في الفترة (٢ . ٣ مايو ١٩٩٢)، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٧٤. نورا محمد ربيع الخيري :الازمه السياسية في أوكرانيا وتجاذب الشرق والغرب ،المجلة السياسية الدولية ،العدد ٢٦ و ٢٧ ٢٠١٥.

٧٥. نيفين عبدالمنعم مسعد، "العلاقات السياسية بين العرب وإيران"، من كتاب، "العلاقات العربية . الإيرانية" ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

٧٦. نيفين عبدالمنعم مسعد، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٧٧. هدى صالح النمر (٢٠٢٢) امكانية زيادة اسعار توريد المحاصيل الزراعية

٧٨. هدير النمر (٢٠٢٠) التعديات على الاراضى الزراعية و سبل المواجهة

٧٩. هيثم الكيلاني وآخرون، "العمل العربي المشترك . إنجازات وآفاق"، دراسة بعنوان "الأمن القومي العربي"، إصدار جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٧.

٨٠. هيثم الكيلاني، "تركيا وقضايا الحدود والمياه"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٨١. وليام كوانت، "عملية السلام . الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. موقع منظمة الأغذية و الزراعة للامم المتحدة، البيان المشترك ىث الثالث لرؤساء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو)وصندوق ىث النقد الدولى و مجموعة البنك الدولى و برنامج الاغذية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ٢ فبراير ٢٠٢٣.

https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar

٢. موقع المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية2023

https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems

٣. موقع المفوضية الاوروبية اجراء الاتحاد الاوربى و الامن الغذائى العالمي ٢٠٢٣

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar

٤. موقع منظمة الاغذائية و الزراعة الامم المتحدة حالة الامن الغذائى و التغذية فى العالم منظمة الاغذية و الزراعة الامم المتحدة روما ٢٠١٨

٥. السيادي السعودي ‘يستثمر 1.3 مليار دولار في 4 شركات مصرية"، سكاي نيوز عربية، /8 / 10 2022، شوهد في 2023 /3 / 27 ، في https://tinyurl.com/ythjdbcy :.

٦. مصر تخصص 130 مليار جنيه لتخفيف الضغوط الاقتصادية"، العربي الجديد، 2022 /3 / 21 ، شوهد في 2023 /3 / 27 ، في https://tinyurl.com/u2nhh69x :.

٧. الحكومة المصرية تعلن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنيه"، الجزيرة مباشر ، / 10 / 26 2022، شوهد في 2023 /3 / 27 ، في https://tinyurl.com/3c8sb5wz :.

٨. الصمود والتكيف :انعكاسات عام من الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد الروسي"، وحدة الدراسات الروسية، مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ 23 مارس 2023، انظر الرابط التالي http://tinyurl.com/3kj5v8zv :.

٩. موقع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، البيان المشترك ىث الثالث لرؤساء منظمة الأغذية و الزراعة(الفاو)وصندوقي النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي و برنامج الاغذية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ٢ فبراير ٢٠٢٣

10. https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar

١١. موقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية2023

https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems

١٢. موقع المفوضية الاوروبية اجراء الاتحاد الأوربي و الامن الغذائي العالمي ٢٠٢٣
https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar
١٣. قناة الحرة "روسيا تقطع الغاز كليا عن أوروبا، ما هي بدائل القارة العجوز ؟ في :
allhurra.com/Ukraine war/ https://www.تاريخ الاطلاع٢٤/٥/٢٠٢٣
14. https://blogs.worldbank.org/voices/war-ukraine-amplifying-already-prevailing-food-crisis-west-africa-and-sahel-region
15. https://www.rescue-uk.org/press-release/ukraine-conflict-will-worsen-hunger-worlds-worst-crisis-zones-warns-irc
16. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/03/05/pr2261

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Anthony H. Cordesman, Kuwait, Recovery and Security After the Gulf War, CSIS Middle East Dynamic, London, 1997.
2. Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia, Guarding the Desert Kingdom, Op.Cit.
3. Arab Monetory Fund, Joint Arab Economic Report, 1992.
4. Barton Gellman, Allied Air War Struck Broadly intra, Officials Acknowledge Strategy Went Beyond Purely Military Targets, the Washington Post, June 22.1991.
5. Buttner And M. Landgraf, the New order of Europe and the Gulf Crisis, the Gulf War and New World Order, University Press Of Florida, 1994.
6. Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, 1990. 1991.
7. CIA, World Factbook,1995. Qatar.
8. CIA, World Factbook,1995. U.A.E.
9. CIA, World Factbook,1995. Washington, GPO, 1995.
10. Daniel Yergin, The Prize, The EPIC Quest For Oil, Money and Power, A Touchtstons Book, Published by Simon and Schuster, New york, 1992.
11. Economist Intelligence Unit, Saudi Arabia, Country Profile, 1st Quarter, 1995.
12. Evans. D. Ruescheyer and T. Skocpol, Bringing the State back in, New york, Cambridge University Press, 1985.
13. Fred Halliday, the Gulf War and its reflections, International Affairs, Vol.67.1992.
14. Guy Caruso, Structural Adjustment In the Oil Industry. in R. Leed and G Fesheraki eds, The oil Market in the 1990`s: Challenges for the new era Bouldei, Col, Westview Press, 1989. p.p.1-19. and Philip Robins, The

future of the Gulf Politics and oil in the 1990`s Dortmouth, The Royal Institute of International Affairs, 1993.
15. Information Memorandum for the state of Kuwait, J.P. Morgan, October, 1991.
1. 16. James Rosenau, Turbulence in Word Politics, A Therory of Change and Continuity, Newyork, Harveston, 1990. pp.47-66. and:Helen Milner, the Assumption of Anarehy in International Relations Theroy, A Critique International Studies, Vol.17. 1991.
16. Ken Matthews, the Gulf Conflic and international relations, Routledge, London, New york, 1993.
17. Lawerence Freedman, the Gulf War and the New World order, In James Grow ed, Iraq..the Gulf Conflict and World Community, London Brassey cds, 1993.
18. Michael Hudson, After the Gulf War, Prospects for Demecratization in the Arab World, Middle East Journal, Vol. 45. March 1991.
19. Micheal Bavnett, From Cold Wars to resource Wars: The Coming decline in U.S - Israeli relations? The Jerusalam Rewierw of International, Vol.2. 1991.
20. Middle East Economic dgest, May 3. 1996.
21. Newspot, April 25. 1991.
22. Newspot, February 1991.
23. Newspot, Turkish digest, April 25. 1991.
24. Newspot, Turkish digest, April 3. 1991.
25. Newspot, Turkish digest, February 7. 1991.
26. Petroleum Economist, August 1991.
27. Shahram Chubin and Charks Tripp, Iran-saudi Arabia Reletions and Regional Order, Adelphi paper, London, the Internationl Institute for Strategic Studies, 1996.
28. Shahram Chubin, Does Iran Want Nuclear Weapon, Survival, Vol.37. No. 1. Spring 1995.
29. Sheherazade Doneshkher, Iran..New force of stability, The Middle East Repot, Jan-Feb 1991.
30. Shirin Hunter, Gulf Security, An Iranian Perspective, In: M.E. Ahrari ed, the Gulf and International Security in the 1980's and beyond, New york, St. Martin Press, Inc, 1989.
31. Speigle, Super-Power conflict resolution in the Middle East, Implications on the persian gulf in S.Speigle ed, Conflict management in the Middle East Boulder, Col, West View press, 1992.
32. UNSC, Letter dated 24 Dec 1991. From the Secretary - General addressed to .the President of Security cauncil.

33. Wall Street Journal, June 4. 1996.
34. Washington Times, November 18. 1995.
35. World Bank, Forging a Partner Ship for Environmental Action, Washigton, December 1994.
36. amwaj.media, (2022), UAE latest GCC state to offer Russia-Ukraine mediation
37. Khaled Mahmoud (2022) Arab Mediation of Ukrainian Crisis: Limited Possibilities, fanack.com
38. Alex Lrwin- Hunt , Russias Ongoing Charm Offensive In Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available AtHttps://Www. Fdiintelligence .Com/Article.
39. World Bank, the war in Ukraine - amplifying an already prevailing food crisis in West Africa and the Sahel region. APRIL 13, 2022.
40. Ukraine conflict will worsen hunger in world's worst crisis zones, wams IRC. London, UK, March 21, 2022.
41. IMF Staff Statement on the Economic Impact of War in Ukraine. March 5, 2022.
42. imf-staff-statement-on-the-economic-impact-of-war-in-Ukraine.
43. Buzan Barry, people state and fear the national security problem in international relations (university of north Catalina press, 1983).
44. Johan Robert, of the war south ermcoridor in adrionbellka and the mass go most (ed).
45. Russian energy security and foreign policy (London:Russian).
46. Simon pirani, jonathan ster and katdjaya finava , the russo Ukraine gas dioput of janury2009 :comprehensive assessent , oxford , institute energy 2009.
47. amwaj.media, (2022), UAE latest GCC state to offer Russia-Ukraine mediation.
48. Khaled Mahmoud (2022) Arab Mediation of Ukrainian Crisis: Limited Possibilities.
49. Alex Lrwin- Hunt, Russias Ongoing Charm Offensive In Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available At https://www.fdiintelligence.com/Article
50. Tehran Times (Newspapers), Tehran 25 Feb 2022.

الفهرس

المستخلص: ..... - ٤١١ -
الكلمات المفتاحية : ..... - ٤١١ -
Research Summary: ..... - ٤١٢ -
Key words: ..... - ٤١٢ -
مقدمة: ..... - ٤١٣ -
المطلب الأول: آفاق ومحددات الوساطة الدولية في الحرب الروسية الأوكرانية ..... - ٤١٧ -
المطلب الثاني: جهود الحكومة المصرية لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب. ..... - ٤٢٤ -
الفرع الأول: جهود مصر في حل الازمه ..... - ٤٢٥ -
الفرع الثاني: بعض المقترحات لحل هذه الازمه في مصر ..... - ٤٣٩ -
المطلب الثالث: جهود بعض الدول لاحتواء الازمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب ..... - ٤٤١ -
الفرع الأول: الجهود المبذولة من دول اوروبا ..... - ٤٤٢ -
الفرع الثاني: الجهود المبذولة من البنك الدولي (ازمة الاغذية) ..... - ٤٤٤ -
الفرع الثالث: جهود افريقيا (البنك الافريقي) في حل ازمه الغذاء ..... - ٤٤٨ -
الفرع الرابع: جهود المنظمات الدولية ..... - ٤٤٩ -
الخاتمة: ..... - ٤٥١ -
المراجع ..... - ٤٥٩ -
الفهرس ..... - ٤٦٩ -